الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

تأثير الشراكة الأورو جزائرية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر 2005-2018

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
يسمينـة شيـة

الأستاذ المشرف:
د. ايمـــان نعمـــون

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	دلال بن سمينة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	ايمان نعمون	أستاذ محاضر ب	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	صليحة جعفر	أستاذ مساعد أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الاهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى:

- من حملتني وهنا على وهن ومن جعل الله سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها أمي الغالية أطال الله في عمرها.

- من حرص على حسن تربيتي ومن كان ولازال قدوة لي في هذه الحياة أبي الغالي أطال الله في عمـــره.

- إلى جـــــدتي العزيـــزة أطال الله في عمرها.

- إلى أخـــواتي وإخـــوتي.

-كل من يحـــمل لقب "شيـــــــة"

-إلى كل صديقاتي خاصة "قويسو صباح" وكل من مد لي يد العون والمساندة،

- إلى طلبـــــة الاقـــتـــصاد الـــدولي دفعة 2020/2019

يـسمينـــــة

شكـــر وتقـــدير

الحـــمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي أنـــعم علينـــا بنـــعمه، ورزقنا من واسع فضله وعظيم كرمه، سبحانك ربنا ما عبدناك حق عبدتك، وما شكرناك حق شكرك، لك الحمد حق ترضاه ولك الحمد عند الرضا، ولك الحـــمد بعد الرضا.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة " ايمـــان نعمـــون" على قبولها الاشـــراف على هذه الرسالة، كما اشكرها على النصائح القيمـــة التي وجـــهتها لـــي.

واتوجه بالشكر إلى الأستاذة " حمادي نعيمة"

لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل أساتذتي الفضلاء الذين قاموا بتدريسي.

أتـــوجه شكري لأعضاء لجنة المناقشة على قبولـــهم مناقشة مـــذكرتي.

يـــسمينة

فـهـرس الـمـحـتـويـات

قـــائـــمة المحتـــويات	الصفـحة
إهـــداء.	–
شكـــر و تقديـــر.	–
ملخـــص.	–
فهـــرس المحتويات.	I
قائـــمة الجـداول.	III
قائـــمة الأشكـــال.	IV
مقـــدمة عـــامة.	أ–هـ
الفصل الأول: مدخـــل لـلشراكة الأورو جـــزائـــرية.	
تمهيد.	02
المبحث الأول: مـــاهية الشراكة الأورو جـــزائريـــة.	03
المطلب الأول : المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية.	03
المطلب الثاني: تعريف الشراكة الأورو جـزائرية، دوافعها، أهـدافها، آثارها.	08
المبحث الثاني: مضمـــون الاتفـاقية.	14
المطلب الأول: مســـار المفاوضات الأورو–جـــزائرية لعقد اتفاق الشراكة.	14
المطلب الثاني: تـــوقيع الاتفاقية ومحتواها.	15
المبحث الثالث: التعاون المالي والاقتـصادي للشـراكة الأورو جـــزائـرية	19
المطلب الأول: الجانب المالي للشراكة الأورو جـــزائرية.	19
المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي للشراكـــة الأورو جـــزائرية.	26
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: مدخل لنمو الاقتصادي وعلاقته بالشراكة الأورو جـــزائرية.	

تمهيد	**34**
المبحث الأول: دراسة نـظرية حـول النمو الاقتصادي.	**35**
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.	**35**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.	**44**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي: أنواع، مقاييس والعوامل المؤثرة فيها.	**46**
المطلب الأول: أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي.	**46**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.	**49**
المبحث الثالث: علاقة الشراكة الأورو جزائرية بالنمو الاقتصادي.	**50**
المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.	**50**
المطلب الثاني: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري والمالية العامة.	**53**
المطلب الثالث: آثار الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات	**54**
خلاصة الفصل الثاني	**56**
الفصل الثالث: تأثير الشراكة الأورو جزائرية على النمو الاقتصادي.	
تمهيد	**58**
المبحث الأول: تأثير الشراكة على الاستثمار الأجنبي المباشر.	**59**
المطلب الأول: الإطـار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه.	**59**
المطلب الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.	**67**
المبحث الثاني: تـــأثير الشراكة على الاقتصاد الوطني.	**74**
المطلب الأول: تأثير الشراكة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	**75**
المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة على القطاعات الاقتصادية.	**79**
خلاصة الفصل الثالث	**88**
الخاتمة	**89**
قائمة المراجع	**94**

فهـــرس الجـــداول

رقـــم الجدول	العنـــــــوان	الصفحة
01	المساعدات المالية للبروتوكولات الأربع الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية للجزائر (1976 – 1996)	05
02	مشاريع ميدا المخصصة للجزائر خلال الفترة 1996-1999	20
03	يبين المشاريع والنشاطات الممولة في اطار برنامج ميدا 2 في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2006)	21
04	مخصص المالي للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة	24
05	مخصص المالي للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار	25
06	رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار إتفاق الشراكة الأورو – جزائرية	30
07	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.	62
08	تغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2005-2018 في الجزائر	65
09	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد)	68
10	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017	69
11	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة للفترة (2002-2017).	70
12	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر للفترة 2005-2018	71
13	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 2001-2005	73
14	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2006-2010	73
15	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين2013-2017	74

16	نتائج الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج PME 2	76
17	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2018	78
18	مساهمة القطاع الخاص والعام في PIBHH للفترات 2005-2010-2014-2017	79
19	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2004-2014	82
20	صادرات الجزائر الخضر والفواكه نحو العالم و أوروبا	83
21	الميزان التجاري للفترة 2005-2018	85
22	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة 2005-2014	87

فـــــهرس الأشكال

رقم	الـــــعنوان	الصفحة
01	تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب أهم قطاعات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	69
02	حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة بها لسنة 2018	71
03	أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	72
04	تطور التجارة الخارجية للفترة 2005-2018	84
05	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري للفترة 2001-2018	85

الـمـلـــــــــــــــخص

هدفت الدراسة إلى معالجة موضوع الشراكة الأوروجزائرية، مسارها التاريخي وماهي مراحل التوصل اليها، وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وما توفره من مزايا وسلبيات، وكيفية الاستفادة من الخبرات ونقل المعارف والتكنولوجيا، وكذلك إلى آخر التطورات التي وصلت إليها من 2005-2018.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، غير أن الأهداف المعلنة كانت ذات سقف عالي جدا، حيث ركزت على جعل منطقة المتوسط احدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم، كما توصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا وإنما رد فعل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري، الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأوروجزائرية، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to adress the issue of the eure-Algerian partnership, its historical path and what are the stages its reached , its effects on economic growth in Algeria .what are the advantages and disadvantages and how to get benefit from experiences , transfer of knoledge and technology, as well as to the lastest developments it reached from 2005 to 2018 .

Through the study, we concluded that the European Union is seeking, through estabishing a partnership with the mediterranean countries, to expand its global influence and fortify its marketing sites .the partnership between Algeria and the European Union was not a strategic choice, but rather a reaction to the economic changes that the world is witnessing and keeping pace with the trade pattern adopted by Algeria for years .

Key works : Euro-Algerian partnership, economic growth .

مـــــــقدمـــــة

1- تحديد إشكالية البحث:

شهد المجتمع الدولي في الآونة الاخيرة جملة من المتغيرات الاقتصادية، تتضمن بروز نظام اقتصادي عالمي مبني على الحرية والانفتاح الاقتصادي، انشاء المنظمة العالمية للتجارة والعولمة التي تنامت لتشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى رغبة دول العالم المتقدمة منها وكذا التي في طريق النمو منها إلى خلق تكتلات اقتصادية.

ولما أصبح تحقيق التنمية الشغل الشاغل لأي دولة من خلال سعيها الدائم لتطوير وترقية اقتصادها على ضوء المتغيرات الدولية الحاصلة سعت بعض الدول إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع بعضها البعض وعمدت إلى انشاء تكتلات اقليمية بغية تحقيق التكامل الاقتصادي إذ تعد المصالح الاقتصادية للدول المحرك الرئيسي للتقارب والاندماج.

ولعل من أبرز الأمثلة الرائدة والناجحة في تحقيق تكامل اقتصادي شامل وفعلي نجد الاتحاد الاوروبي، هذا الاخير يطمح إلى جعل منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة اقتصادية مستقرة رغم ما يلقاه من منافسة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة لتقسيم العالم حسب درجة النمو الاقتصادي للدول، تسعى الدول النامية إلى الاحتكاك بالدول المتقدمة قصد الحصول على المساعدة اللازمة لتحقيق التنمية سواء كانت هذه المساعدة مالية، تكنولوجيا، عمالة أو خبرات، بينما تهدف الدول المتقدمة من خلال هذا الاحتكاك إلى توسيع نفوذها وأسواقها في الجهة المقابلة.

وفي هذا السياق تم التعاقد في إطار اتفاقيات التعاون بين الاتحاد الاوروبي من جهة وباقي الدول المتوسطية (دول حوض المتوسط) كل دولة على حدى، كانت الاتفاقيات منصبة على الجانب التجاري فقط، و مع تزايد حاجات الدول الملحة لتحقيق التنمية المستدامة، دعت الضرورة إلى التوسيع في نطاق هذا الاتفاق ليشمل جوانب سياسية، اقتصادية، أمنية وثقافية، في إطار ما يعرف باتفاقيات الشراكة.

ويعتبر اعلان برشلونة المنعقد في 28/27 نوفمبر من العام 1995 المنعرج الحاسم الذي تستند عليه الشراكة الاورو متوسطية بصفة عامة والتي وقعت عليها معظم الدول المتوسطية، أما الجزائر فلم توقع على الاتفاقية إلا بحلول العام 2002 لتدخل حيز التنفيذ منذ العام 2005.

إن ابرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، بما يعرف **بالشراكة الاورو جزائرية**، تسعى من خلاله الى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الضفة الاخرى في دعم التنمية الاقتصادية مما يتيح فتح افاق جديدة للمستثمر المحلي بتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات وزيادة درجة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، وهذا ما يعني تبني نظام اقتصاد السوق وسن قوانين جديدة للمنافسة والاستثمار والخوصصة بهدف الرفع من أداء الاقتصاد الجزائري والذي يتجلى من خلال ما يحققه من نمو اقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير الشراكة الاورو جزائرية على نمو الاقتصاد الجزائري والتي نحاول من خلالها الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مـــدى تأثير الشـــراكة مع الاتحـــاد الاوروبي على نمو الاقتصاد الجـــزائري؟

والذي تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الشراكة الاورو جزائرية وكيف تم ابرام اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي؟
- ما تأثير الشراكة الاورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وقدرتها على الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني؟
- هل تحسن النمو الاقتصادي في الجزائر بعد اتفاق الشراكة؟

2- فرضيـــات البـــحث:

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة صغنا الفرضيات التالية:

- جاء ابرام اتفاق الشراكة نظرا لأهمية السوق الجزائرية في حوض المتوسط، وكنتيجة حتمية لاتفاق التعاون وتطور العلاقات التاريخية مع دول الاتحاد الاوروبي.
- الشراكة الاورو جزائرية زادت من تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفعاليتها وقدرتها على جذب الاستثمار الاوروبي.
- هناك تأثير غير مباشر للشراكة على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على تنافسية المؤسسات الاقتصادية وعلى الاستثمار الاجنبي الذي يؤدي بدوره الى التأثير على نمو الاقتصاد الوطني.

3- أهمـــية البـــحث:

تتحدد أهمية هذه الدراسة انطلاقا من أهمية النمو الاقتصادي كمتغير مهم يؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسة الاقتصادية لأي دولة، وأهمية ما تخلفه اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الكلي، وباعتبار أن تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وزيادة تنافسيتها وقدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي يؤثر في الاقتصاد الجزائري، فإن ما حققته هذه المؤسسات بعد اتفاق الشراكة قد يكون له تأثير على النمو الاقتصادي، وفي ظل توجه الجزائر كغيرها من دول العالم لتبني مفهوم اقتصاد السوق تظهر أهمية دراسة تأثير الشراكة الاورو جزائرية على النمو الاقتصادي في الجزائر، التي يعتبر هيكلها الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات.

4- أهـــــداف البـــحث:

انطلاقا من أهمية هذه الدراسة فإنها تهدف إلى إبراز أهمية الآثار الاقتصادية لتحقيق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعل الاستثمار الاجنبي في الجزائر ومن ثم على النمو الاقتصادي فيها، بحكم أن لاتفاق الشراكة تأثيرا مباشرا على المؤسسات وقدرتها التنافسية وعلى الاستثمار الأجنبي وامتداد ذلك التأثير على سعي الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

وعموما فإن هذه الدراسة تسعى للوصول إلى عدد من الأهداف تتمثل في:

- ✓ تحليل أهم المستجدات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الجزائرية بعد اتفاق الشراكة.
- ✓ تحليل العلاقة القائمة بين الدخول في الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي للجزائر.
- ✓ وضع تصورات لتوظيف النتائج المتوصل إليها في اقتراح السياسات المناسبة لتنويع الاقتصاد الجزائري وزيادة درجة انفتاحه لمواكبة تنافسية الاقتصاديات الاوروبية.

5- أسباب اختيار موضوع البحث:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب نوضحها فيما يلي:

- اعتبار البحث في موضوع الشراكة الأورو جزائرية من القضايا الرئيسية التي تستحق الاهتمام في الجزائر.
- تحليل مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالانضمام لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي لتحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات.

- البحث في إمكانية الجزائر وقدرتها على التعاطي مع النمط التنافسي للاقتصاديات الاوروبية.

6- المنـهج والأدوات المستخدمة:

تعالج هذه الدراسة موضوع: تأثير الشراكة الاورو جزائرية على النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي ستبحث في تحليل الدخول في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، ومدى تأثيره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكيف يمتد هذا التأثير إلى جذب الاستثمار الاجنبي وزيادة تنافسية هذه المؤسسات وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان يعتمدان على سرد الوقائع التاريخية ومحاولة تفسيرها وسرد النظريات المفسرة والمفاهيم التي تخدم هذا الموضوع، ومحاولة الوصول إلى علاقة التأثير التي تربط بين الشراكة الاورو جزائرية والنمو الاقتصادي، كذلك سيتم استخدام المنهج التاريخي في استعراض وتحليل السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر لمواكبة اتفاق الشراكة وانعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين 2005-2018، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، والمؤسسات الاقتصادية الرسمية.

ويشار إلى أن المتغيرات الواردة في هذه الدراسة والتي تخدم موضوعها وهدفها هي: النمو الاقتصادي، الشراكة الأورو جزائرية، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والاستثمار الاجنبي، والتي سيتم استعراضها خلال هذا البحث.

7- حـــدود الدراســـــة:

تضمن البحث في بعده المكاني على دراسة تخص الجزائر، أما في بعدها الزمني فإن الدراسة تغطي الفترة بين 2005 و2018 باعتبار أن هذه الفترة تظهر فيها نتائج تطبيق اتفاق الشراكة بعد دخولها حيز التنفيذ.

8- مـــوقع البحث من الدراسات السابقة:

تم الاستناد في هذا الموضوع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع من زوايا مختلفة، فبعضها تطرق للشراكة الاورو جزائرية والبعض الأخر تطرق لتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، وبعضها لتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وجزء آخر ركز على الاستثمار الاجنبي، ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

- بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة وهران، 2013/2012، حيث حاول الباحث دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي لما له من علاقة وثيقة بالشراكة، وتطرق إلى الشراكة الأورو متوسطية على اعتبار أن الجزائر جزء من هذا المشروع، وإلى الآثار المحتملة على الاقتصاد الجزائري.

- شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، اطروحة دكتوراه علوم سياسية تخصص علاقات اقتصادية دولية، جامعة مستغانم 2018/2017، حيث تطرقت إلى مدى فعالية اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى انعكاساتها على التنمية.
- ناصر بوعزيز، قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة عنابة، سنة 2010، والتي تحت عنوان **الشراكة الأورو متوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية**، حيث حاول الباحث دراسة مختلف الجوانب النظرية لشراكة الأورو متوسطية وكذا تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ودراسة كيفية الاستفادة من فرص الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية.
- موالدي سليم، **الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر 13 ماي 2013.

غير أن وجه الاختلاف الذي نتقدم به في هذه الدراسة يتضح أساسا في كون دراستنا هذه ستناقش تأثير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعلى جذب الاستثمار الاجنبي، مع ربط نتائج ذلك كامتداد لموضوع البحث بالتأثير على النمو الاقتصادي، وهذا مالم نلمسه في الدراسات السابقة لهذا البحث.

9-هيـــــكل البـــحث:

بغية الإجابة عن إشكالية الدراسة وانطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها تم تقسيم هذه الدراسة إلى الفصول التالية:

- **الفصل الأول:** نتطرق فيه إلى مدخل الشراكة الأورو جزائرية مفاهيم، ومراحل توقيعها، وأهم بنودها، وأهم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر.
- **الفصل الثاني:** النمو الاقتصادي مفاهيم، أنواع، قياس والعوامل المؤثرة فيه، وكذا علاقة الشراكة الأورو جزائرية بالنمو الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** ندرس فيه تطور معدل نمو الاقتصاد الجزائري خاصة خارج المحروقات منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بالموازاة مع تطور المؤسسات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي وتحليل مدى تأثير الشراكة مع الاتحاد الاوروبي على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

مدخل للشراكة الأورو جزائرية

تمهيد الفصل الأول

لقد تميز الاقتصاد العالمي بمجموعة من التغيرات خلال السنوات الأخيرة، ولمواجهة هذه التغيرات كانا لزاما على الجزائر الاندماج في النظام العالمي الجديد، ولذلك سارعت الجزائر أن تضع خطط للارتباط بأحد التكتلات الاقتصادية في العالم، ألا وهو الاتحاد الأوروبي فأدى بها هذا إلى بذل كل الجهود من أجل إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد كان لها هذا سنة 2002 حيث تم الإمضاء على هذه الاتفاقية، التي أصبحت سارية المفعول سنة 2005، وسيتم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على هذه الشراكة بعرض مسارها وأهدافها، مضمونها، ليختتم هذا الفصل بالتركيز على التعاون المالي والاقتصادي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الشراكة الأورو–جزائرية.

المبحث الثاني: مضمون الاتفاقية.

المبحث الثالث: التعاون المالي والاقتصادي للشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الأول: ماهية الشراكة الأورو-جزائرية

إن موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي شغل العديد من الخبراء، ليس بطبيعة العلاقة بين الشريكين وإنما للأثار التي تخلفها ومن هنا سلطنا الضوء على هذه الشراكة لذلك قسمنا هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية

المطلب الثاني: تعريف الشراكة الأورو جزائرية، دوافعها، أهدافها، آثارها.

المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية

تدخل الشراكة الجزائرية الأوروبية ضمن ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية والذي أطلق في برشلونة سنة 1995، لكن دخول الاتفاق حيز التنفيذ كان في سنة 2005، كما كان مفترضا الوصول على منطقة تبادل الحر مع حلول سنة 2010 لكن هذا لم يحصل لعدة عوامل جعلت الجزائر تخوض مفاوضات تمديد التفكيك الجمركي وبالتالي تأجيل إقامة منطقة التبادل الحر.

أولا: واقع العلاقات الأورو-جزائرية قبل 1976:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتفرغ دول القارة الأوروبية إلى جمع شتاتها وتدارك ما خلفته هذه الحرب من آثار، كانت الجزائر ما تزال تحت وطأة الاستعمار الفرنسي. (صاغور، 2010، صفحة 256).

ان العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني (ولعلو، 1982، صفحة 9)، هذا الأخير الذي شهدت من وراءه العلاقات الأوروبية الجزائرية حركة من المد والجزر حتى نيل الاستقلال التام للجزائر (رقايقية، 2014، صفحة 257).

فقد كان الاقتصاد الجزائري في الفترة الاستعمارية مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الفرنسي وبالتالي كان جزءا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية، فهي بذلك اكتست طابعا خاصا سمح لها بالاستفادة من نظام الأفضلية وتنقل سلعها ومنتجاتها بكل حرية ودون فرض أية قيود أو حواجز جمركية في حالة دخولها لدول المجموعة الأوروبية. (مباركي، 2012، صفحة 22)

وبعد حصول الجزائر على الاستقلال، خرجت منهارة من الحرب، لذا شرعت الجزائر بالاهتمام بالمجال الاقتصادي، لذلك لجأت إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بطلب استمرار العمل بما ورد في المادة 227 من

معاهد روما " والتي تقضي بإبقاء الجزائر متمتعة بالمزايا التي تمنح لها في إطار هذه المعاهدة التي تمثل السند والأساس القانوني للعلاقات التي تربط الجزائر بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

-إن النقص المتعلق بالقطاع الفلاحي في المبادلات الجزائرية الأوروبية سببه أيضا الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز، نتيجة لذلك تمكنت الجزائر في علاقتها مع المجموعة الأوروبية من الحصول على مركز امتياز.

-بعد تأميم البترول في 1971 كان للدور المبادر للجزائر داخل منطقة الأقطار المصدرة للبترول والاختيار التصنيعي في الاستراتيجية الاقتصادية الجزائرية أثر بشكل كبير ومباشر في العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، هذا ما أدى إلى دمج الاقتصاد الجزائري في خلية المجموعة الأوروبية.

ثانيا: واقع العلاقات الأورو جزائرية بعد 1976:

- تم ابرام العقد الأول من التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 26 أفريل 1976 ويتضمن قيام التعاون واسع من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر والهدف وراء هذا الاتفاق هو رغبة الطرفين في بناء نموذج جديد من العلاقات وترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية (شيخ، 2014، صفحة 2)، ورفع حجم التجارة الخارجية، وتحسين الشروط دخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية، كما ينص هذا الاتفاق على أنه يمكن للجزائر ان تصدر سلعها الصناعية الى أسواق دول المجموعة، حيث تكون معفاة من الرسوم الجمركية باستثناء المنتجات الزراعية، حيث اتسمت بالصيغة التجارية مدعومة ببروتوكولات مالية تتجدد بصفة دورية كل 5 سنوات.

ستخلص أن الهدف المتوخي من هذه الاتفاقية يكمن في ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية والزيادة في حجم التجارة الخارجية وضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية، بالإضافة إلى تحسين شروط دخول السلع الجزائري إلى السوق الأوروبية المشتركة (غراب و سجار، 2006، صفحة 7).

ولقد تضمنت اتفاقية التعاون على ثلاث محاور أساسية تتمثل في: التعاون التجاري، التـعاون الاقـتصادي والمـالي والتـقني، التـعاون الاجتماعي.

1- التعاون التجـــاري:

كانت اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في مجال المبادلات التجارية ترتكز على مجال الصادرات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية، وذلك السماح للمنتجات الجزائرية بالدخول للسوق الأوروبية شرط احترامها لقواعد المنشأ المطبقة داخل المجموعة، ومن وبنود الاتفاقية تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% إلى 100% لبعض المنتجات الزراعية.

2- **التعاون الاقتصادي والمالي والتقني:**

لقد قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتضمين التعاون في الاقتصادي والمالي، والتقني آلية مالية تتجسد في أربع بروتوكولات مالية وهذا قصد دعم وتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية (هويدي، 2012-2013، صفحة 68).

الجدول رقم (1): المساعدات المالية للبروتوكولات الأربع الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية للجزائر (1976 – 1996):

الوحدة: مليون يورو

البروتوكولات	مساعدات ميزانية المجموعة الأوروبية	قروض البنك الأوروبي لإستثمار موارد خاصة	المجموع
البروتوكول الأول (1976-1981) -المنح - قروض خاصة -قروض BEI	44.000.000 25.000.000 1.900.000	70.000.000	114.000.000
البروتوكول الثاني (1981-1986) -المنح - قروض خاصة -قروض BEI	44.000.000 28.000.000 16.000.000	107.000.000	151.000.000
البروتوكول الثالث (1986-1991) -المنح	56.000.000 52.000.000	183.000.000	239.000.000

– قروض خاصة –قروض BEI	4.000.000		
البروتوكول الرابع (1996–1991) –المنح – قروض خاصة –قروض BEI	 7.000.000 52.000.000 18.000.000	280.000.000	350.000.000
مجموع البروتوكول –المنح –قروض خاصة –أموال مخاطرة –قروض BEI	 214.000.000 157.000.000 35.000.000 22.000.000	640.000.000	854.000.000
عنصر التسوية الهيكلية للسياسة المتوسطية المتجددة	950.000.000	//	//
المجموع	**309.000.000**	**640.000.000**	**949.000.000**

Source: Union européenne – Algérie, 30 ans de coopération 1979–2009, responsable de la publication, Mme laura Baeza ,p15

وقد تم تحديد القطاعات الرئيسية والتي تشكل أولوية لتمويلها عن طريق بروتوكولات التعاون كمـايلي:

- **البروتوكول الأول (1976–1981)**: التنمية الريفية وحماية البيئة عـلى الترتيب ، 34 %،31% من المساعدات المالية.
- **البروتوكول الثاني (1981–1986)**: البنية التحتية تلقت 70% من المساعدات المالية.
- **البروتوكول الثالث (1986–1991)**: فقد تم تخصيص 50% من المساعدات المالية للبنية التحتية و 30% لتسيير الموارد المائية.
- **البروتوكول الرابع (1991–1996)**: استفادت البنية التحتية بـ 60% من المساعدات بالإضافة إلى توزيع الأموال الخاصة بالتكيف الهيكلي للسياسة المتوسطية الجديدة بحوالي 70 ملين أورو.

إن البروتوكولات الأربعة في الجدول أعلاه، تمثل مبلغا ماليا ما مجموعة 949 مليون أورو وتمثل المساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية منها 214 مليون أورو، ويمثل مجموع المبالغ المالية للبروتوكولات الأربع ، بالإضافة الى 95 مليون أورو ، وتمثل التكيف الهيكلي للسياسة المتوسطية المتجددة ،أما قروض البنك الأوروبي الاستثمار فقدر ب 640مليون أورو، كما سجل حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر في اطار بروتوكولات التعامل المالي زيادة مستمرة لكل بروتوكول جديد ،كما تمثلت أكبر زيادة بنسبة 68 % من البروتوكول الثالث الى الرابع بمبلغ ماي قدره 111 مليون أورو.

3- **الـــتعاون الاجتـــماعي:**

يتعلق هذا المحور أساسا باليد العاملة إذ تلتزم الدولة العضو في السوق المشتركة بمنح العمال ذوي الجنسية الجزائرية الذين يعملون فوق ترابها نفس الحقوق التي يتمتع بها عمالها الوطنيين، وذلك في كل ما يتعلق بظروف العمل، الأجور، كما نص هذا المحور على مبدأ هام ألا هو مبدأ عدم التمييز بين العمال وإقرار المساواة بينهم مع التأكيد على ضرورة احترامه.

كما نصت الاتفاقية على حقوق الضمان الاجتماعي للعمال وتقديم المعونات الاجتماعية عن طريق وضع ترتيبات خاصة بقانون العمل (صاغور، 2010، صفحة 258).

- نظرا للعدد الكبير لمواطني المغرب العربي العاملين في مناطق الجماعة الأوروبية وعلى الأخص الجزائريين، فإن اتفاقية 1976 قضت بإجراءات خاصة تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط العمل والاجراء، كذلك تم وضع ترتيبات تهدف إلى تحقيق مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي مساوية لتلك التي يتمتع بها العمال الأوروبيون (بشارة، 1993، صفحة 198).

ولقد كان الهدف من تلك الاتفاقية إرساء منطقة تجارة حرة عن طريق تحديد المبادلات التجارية وذلك بمنح الامتيازات التفضيلية فانه ومع مرور الوقت اتضح عدم فعالية تلك الاتفاقية نظرا لمعوقات كثيرة سواء من الطرف

---

*تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت حيث وقع وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية عليها في مارس 1992، إذ وضعت من خلالها جملة من التعديلات التي مستها " معاهدة روما " وكان الهدف منها التحرير الكلي لتنقل السلع والخدمات مع إلغاء الحواجز والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، توحيد العملة النقدية بالإضافة إلى اتباع سياسة خارجية مشتركة.

*تتمثل والاتحاد الأوروبي آنذاك الجوانب في: فرنسا، اسبانيا، البرتغال، ألمانيا، بريطانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، اليونان، إيطاليا، ايرلندا، فرنندا، لكسمبورغ، هولندا، وحاليا يتكون من 28 دولة.

تتمثل دول البحر الأبيض المتوسط التي حضرت مؤتمر برشلونة في: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، ماطا، الأردن، إسرائيل، سوريا، تركيا، قبرص.

الجزائري أو الظرف الأوروبي.

– وفي 31 أكتوبر 1993 خاضت مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف عقد اتفاقية الشراكة، ذلك بموافقة الجزائر على مبدأ تأسيس منطقة التبادل الحر، وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب اتباعها في ذلك،

وجاء اعلان برشلونة في 1997 لمنح العلاقة الموجودة بين الطرفين بعدا جديدا من خلال التطرق إلى مواضيع جديدة، غير أن المفاوضات توقفت في ماي 1997 بعد أربع جولات ورأى المفاوضون الجزائريين بأن الاتفاق لم يكن في مصلحة الجزائر وذلك لتجاهل الاتحاد الأوروبي بعض المسائل وكذلك خصوصيات الاقتصاد الجزائري، حتى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ استئنافها.

وبعد 17 جولة من المفاوضات تم الاتفاق بين الطرفين لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وتتم حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

المطـــلب الثاني: تعريف الشراكة الأورو جزائرية، دوافعها، أهدافها، آثارها.

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي أفرزتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا وذلك لظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية المؤثرة عالميا والجدير بالذكر أن الكثير من المؤسسات الدولية بدأت مؤخرا في اللجوء إلى الشراكة كشرط سابق أو ملازم للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية.

أولا: تعريف الشراكة

1-لـغة:

الشراكة لغة " هي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا، ومعناه وقعت بينهما شراكة" كما يقصد بها نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين (الطلاب، 1974، صفحة 368).

2-اصطـلاحا:

ظهر مصطلح الشراكة في القاموس في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصادين والاجتماعيين". (Marie Francoise, 2000, p. 48)

أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمالها تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات.

وقد تم استعمال هذه الكلمة كثيرا من طرف الباحثين حيث يعرفها (B.NOSNOP) أنها تتمثل " في كل اشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها". (Bruno، NGUYEN، و Georges، صفحة 14)

اختلف مختلف الباحثين والخبراء في تقديم مفهوم للشراكة سواءا على المستوى الكلي أو جزئي، لذا سنحاول تقديم بعض المفاهيم على النحو التالي:

تعريف الأول: الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأس المال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية. والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية. (رزيق و مسدور، 2002، صفحة 240)

تعريف الثاني: الشراكة هي اتفاقي تعاون طويل أو متوسط المدى، يتم بين مؤسستين أو أكثر، مستقلة قانونيا متنافسة أو غير متنافسة، والتي تنوي على أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك. (أبو قحف، 1989، صفحة 24) .

تعريف ثالث: عرفت الدكتورة هناء عبيد " الشراكة بأنها مفهوم جديد للتنمية ، تتحول فيه العلاقة بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة إلى أحداث نوع من التعاون الإقليمي، في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع الأمني أو الطبيعة الفنية، وقد عرفت أيضا على أنها تلك العلاقة المتطورة التي تجمع بين مجموعة من الدول غير المتجانسة نسبيا، وهي تشمل مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والأمنية، وقد اعتبرها البعض إحدى مظاهر العولمة حيث أنها عبارة عن اتفاقيات تحصل بين الدول، تمس كل المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية، الهدف منها تحقيق منطقة رفاهية مشتركة. (عبيد، 2002، الصفحات 19-20).

فالشراكة الأورو جزائرية هي اتفاق بموجبه تتشارك كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي بكل إمكانيتها المالية والمادية والبشرية والتقنية في إنجاز مشروع معين تكون الاستفادة منه حسب مشاركة الطرفين. (أوشن ، 2001، صفحة 11).

ويقصد بالشراكة الأورو–جزائرية ذلك "التكامل بين الطرف الأوروبي والطرف الجزائري، وهذا من أجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود والثروات المتاحة وفق شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلاليته الاستراتيجية، أي بشكل لا تفقد أي دولة سلطتها وسيادتها جراء هذه الشراكة". (أحمية، 2006، صفحة 448).

انطلاقا من التعاريف المذكورة أعلاه يمكن استنتاج التعريف التالي:

يمكن القول بأن الشراكة الأورو– جـزائرية هي عبارة عن اتفاق تعاون مبني على المصالح المشتركة بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يقوم بتوسيع أسواقه وصرف منتجاته، أما من جهة الجزائر خطوة إيجابية لدمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: الشراكة الأورو– جزائرية بين الدوافع والأهداف

لقد تم عقد اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية بناء على جملة من الأسباب والدوافع الخاصة بالأورو جزائرية كل طرف وكذا مصلحة المشتركة بينهما، كما أبرمت هذه الاتفاقية من أجل تحقيق الأهداف التي أقرها إعلان برشلونة سنة 1995 وكذا الأهداف الخفية التي ينوي كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر تحقيقها قصد الحصول على مكاسب أكثر من هذه الشراكة وهذا ما سنحاول طرحه.

1– <u>دوافع عقد اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية</u>

إن اتفاقية الشراكة تهتم بجوانب عديدة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية الأمر الذي دفع بكل من الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى التفاوض من أجل عقد هذه الشراكة، تتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

<u>أ– دوافـــع الـــجزائـــر</u>

إن الأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعاني الجزائر والتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والتي أدت الى انتهاج الشراكة.

- ✓ إضافة إلى التحولات التي شهدها العالم من انتشار ظاهرة العولمة باختلاف أشكالها والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها والتقدم التكنولوجي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية كلها عوامل حفزت ودفعت بالجزائر إلى عقد اتفاقية الشراكة والاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية.
- ✓ انهيار النظام الاقتصادي الموجه (الاشتراكي) الذي كانت تنتجه الجزائر منذ الاستقلال وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى النظام الرأسمالي، وتغييرها لنظام اقتصادها وتبنيها لاقتصاد السوق دافع قوي للجوء الى الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاق شراكة قصد الحصول على مساعدات مالية واقتصادية ومساندتها أمام الخطوة الهامة التي خطتها الجزائر.
- ✓ المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع: وتتمثل المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وبالأخص العمومية منها فيما يلي:

–اختلال التوازن المالي للمؤسسات وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة برأس المال، ومن ثم يجب رفع رأس المال لإعادة التوازن وهذا بالبحث عن الشراكة لتحقيق ذلك، لذلك تم اللجوء إلى الشراكة.

–فإن المؤسسات أصبحت تعاني من نقص في كفاءة الإطارات مما استلزم البحث على مساعدة تقنية وكفاءات مهنية لتغطية العجز في هذا المجال.

- ✓ كما أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت تهدد مستقبل المؤسسات القديمة النشأة والتي تدفعها إلى شراكة تقنية مدعمة للمؤسسة ومجددة لقدراتها.
- ✓ مشاكل السياسات الاقتصادية: عانت من تباطؤ في النمو الاقتصادي الذي انعكس بالعجز في ميزان مدفعاتها، وفي القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية، في الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة بعد 1989 أين انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى ذلك إلى ظهور مسألة الشراكة واستعادة معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية قد أدى إلى تنامي وتعاظم دور القطاع الاقتصادي العام، فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول. ومع انهيار النظام الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية، وبروز فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبزوغ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وجدت الجزائر نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإيديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها

الأيام. وفي ظل مثل هذه التغيرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة أو إلحاحا لتجسيدها بالتخلص من النظام القديم. و يبدو أن إخفاق النظام الاشتراكي و فعاليات القطاع العام في مسألة التنمية و النمو الاقتصادي كان سببا رئيسيا في الاندفاع نحو مسألة الشراكة. (بن حبيب و بومدين حوالف، 2002)

ب- بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

هناك مؤهلات تتمتع بها الجزائر، من شأنها أن تكون حافزا لأبرام الشراكة من أهمها:

-الخاصية الجيو سياسية، المتمثلة في موقع الجزائر الاستراتيجي، الذي يتوسط البلدان المغاربية وإقليمها الشاسع الذي يعد بوابة افريقيا، بالإضافة الى ساحلها الممتد على طول 1200 كم. والذي يعتبر همزة وصل بين الجزائر والقارة الأوروبية مما يسهل عمليات التبادل والتنقل الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وفي مقدمتها البترول والغاز.

-جانبية التشريعي الجديد، والإرادة المعلنة لإنشاء دولة قانون، خاصة بعد إتمام العملية الانتخابية لسنة 1997، والتي ساهمت في إعطاء وجه جديد للجزائر.

-توفر الجزائر على سوق وطنية ومغاربية هامة.

- الإمكانيات الهائلة لجلب الاستثمارات في عدة ميادين، كالمحروقات، كالخدمات، القطاع الزراعي .....الخ.

2- أهـــداف عقد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

لقد حددت الطرفان الجزائري والأوروبي أهدافهما المشتركة في نص الاتفاقية المبرمة بينهما وهي نفس الأهداف التي تضمنها إعلان برشلونة والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

-توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة.

-توسيع التبادلات وضمان التنمية العلاقات الاقتصادية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

-تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.

-تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هده الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

-ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

ثالثا: أثار الشراكـــة

هناك أثار إيجابية وأخرى سلبية نوجزها فيما يلي:

1- الأثـــــار الإيجابية للشراكـــــة: (جودي و غقال ، 2012)

- إن اتفاق الشراكة سوف يحث هذه المؤسسات عن طريق الاحتكاك بمؤسسات قوية من اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي، ومن ثم تعمل على تحسين قدراتها وجودة منتوجاتها للتفاعل والاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي.

- الاتفاق سوف يسمح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوروبية إذا ما توفرت فيها المقاييس النوعية.
- الاستفادة نت الشبكة التكنولوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الخدمات بما يوفر الجو المناسب للعمل وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة.
- الاتفاق يفتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري ميزتها قدرات شرائية عالية على خلاف السوق الوطنية.
- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للسلع الوسيطية ونصف المصنعة الوطنية التي تعتبر مدخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.
- مسايرة التطورات التي تحصل على الساحة العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في مسار العولمة.
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوروبيين في إطار اتفاقية الشراكة مثال على ذلك برنامج ميدا.
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات وذلك من خلال الاستفادة من ادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال. حيث من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة.

2- الآثـــار الســلبية لاتــفاق الشــراكة: (جودي و غقال ، 2012)

-زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير قادرة على المنافسة.

- دخول المنتجات الأجنبية للسوق الجزائرية بأقل تكلفة وأحسن جودة، وهذا ما يجذب المستهلك الجزائري إليها وبالتالي فقدان الثقة في المنتجات المحلية مهما كانت جودتها.

- ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية.

- ان الأثار الرئيسية لمنطقة التبادل الحر تخص التوازنات الاقتصادية الكلية (انهيار في ميزان العمليات التجارية، ارتفاع في العجز العمومي.....) هذه الضغوطات على التوازنات الاقتصادية سوف تدفع الجزائر إلى القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبـحث الثاني: مضـــمون الاتفاقـــية

يرتكز اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة تجارة بين الطرفين، وتعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك لفترة لطول فترة المفاوضات التي اتسمت بالفتور أحيانا والانقطاع أحيانا أخرى، لتنتهي هذه المفاوضات يوم 2001/12/05.

وقسمنا هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مسار المفاوضات الأورو-جزائرية لعقد اتفاق الشراكة.

المطلب الثاني: تـــوقيع الاتفاقية ومحتواها.

المطلب الأول: مسار المفاوضات الأورو-جزائرية لعقد اتفاق الشراكة

لقد مرت المفاوضات الأورو-جزائرية لعقد اتفاقية الشراكة بثلاث مراحل:

أولا: بداية المفاوضات الأورو-جزائرية 1993-1997:

طلبت الجزائر منذ أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية بهدف عقد اتفاقية الشراكة، في الوقت الذي تحركت فيه دول أروبا تجاه دول المغرب العربي عارضة ابرام اتفاقيات شراكة بهدف قطع الطريق امام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك المشروع الشرق أوسطي ، وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب اتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج

القضايا التالية: الزراعة والصناعة والخدمات والتعاون الاقتصادي والمالي والتعاون الاجتماعي والثقافي، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وفي مطلع سنة 1997 توقفت أعمال الورشات السابقة نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية.

ثانيا: الانطلاقة الرسمية للمفاوضات (1997-2001):

ان الانطلاقة الرسمية للمفاوضات الأوروبية الجزائرية لعقد اتفاق شراكة كانت ببروكسل في 4-5 مارس 1997 وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل، 27 و 28 ماي 1997 على التوالي دون أن تفسر على نتائج واضحة، وتوقفت المفاوضات لمدة ثلاث سنوات، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الاتحاد الأوروبي خصوصيات اقتصادها، وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة أكثر على المحروقات بأكثر من 90%، والتي رفضت من الاتحاد الأوروبي.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات الجلسة الرابعة بتحفيز من الطرف الجزائري، وتميزت المفاوضات بسرعة انعقادها، حيث تم عقد 14 جولة مفاوضات إلى غاية انتهائها في 05 ديسمبر 2001.

ثالثا: نـهاية المفاوضات وابرام اتفاق الشراكة:

بعد عدة جولات من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لعقد اتفاق الشراكة، وبالضبط في الجولة السابعة عشر تخطى المفاوضون عدد من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات ، بعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل، والتوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية ، وفي 01 سبتمبر 2005 تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوروبي كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005.

المطلب الثانـي: تـــوقيع الاتفاقية ومحتواها

إن توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية ودخولها حيز التنفيذ ابتداءا من سبتمبر 2005 يعد أمرا حتميا فرضته إلى جانب مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري أول، وذلك رغبة الطرفين في تعميق تعاونهما.

أولا: توقيع الاتفاقية

إن اتفاق التعاون الذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تم التوقيع عليه في سنة 1976، هذا الاتفاق ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل خمس سنوات ، وكان الهدف منه هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وكان هذا الاتفاق ينطوي تحت (النهج العالمي للبحر الأبيض المتوسط) التي وضعها الاتحاد الأوروبي سنة 1972، غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا في اطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة .

لقد شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة الأورو–متوسطية ، وفي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر الى بدء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي منذ جوان 1996 من أجل ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،فعرفت هذه المفاوضات نوع من التأخير بسبب تمسك الجزائر بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من اجل حماية الإنتاج الوطني ، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول الى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ولعل أهم الأسباب التي وقعت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي :

–التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

–الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

–طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي، توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

–ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، بدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

–المطالبة بالتحرير التدريجي.

وقد تم استئناف مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتنتهي بالمصادقة على اتفاق الشراكة في بروكسل في 2001/12/19 ثم في فلونسيا باسبانيا 2002/04/22، ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 159/05 الصادر في 2005/04/27 وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

ثانيا: محـــــتوى الاتـفاقـــية.

1-الشراكة في المجال السياسي والأمن (المواد 3-4-5) : بحيث يهدف الى تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام في منطقة المتوسط ، وذلك من خلال استخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي كما تم تركيز في المؤتمرات ابتداءا من قمة برشلونة 1995 إلى غاية قمة فرنسا سنة 2001 على قضيتين هامتين هما: (عفيفي حاتم، 2004، صفحة 234)

-قضية حقوق الانسان واهمية الالتزام المتبادل بها.

-قضية حماية الديمقراطية وضمان حرية التعبير فظلا عن التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

2-**حرية التبادل التجاري (المواد 6-29)** : يتعلق بحرية تنقل البضائع وذلك من خلال إقامة منطقة التبادل وهذا من خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة ، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية وذلك بالتركيز على المبادئ التالية:

-عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ الاجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين

-الغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

-إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الأخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين. (https://www.commerce.gov.dz/ar، 2020)

3- **تجارة الخدمات المواد (30-37):** التي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقيات العامة للخدمات ويشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الطرفي للأشخاص الطبيعيين.

4- **المدفوعات ورؤوس الأموال، والمنافسة من المادة 38-46:** تلتزم المجموعة والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

5-**التعاون الاقتصادي المواد(47-66):** ويغطي هذا البند المجالات التالية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمار، التقييس والمطابقة، تقارب التشريعيات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، مؤسسات الاعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الإجراءات.

6-**التعاون الاجتماعي والثقافي (المواد 67-78):** يهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الشباب، الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي، التكوين.

7-**التعاون المالي (المادة 79- 81):** ويشتمل على: تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمار، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة التبادل الحر، وتشريعات للمنافسة.

8-التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية (المواد 82-91): ويسعى هذا إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال الفضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، مكافحة الرشوة.

9-**الإجراءات المؤسساتية الهامة والنهائية (المواد 92-110)** (الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة،2005 ، 2005، صفحة 28): ويهدف الى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذلك كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة.

المبحث الثالث: التعـاون المالي والاقتـصادي للـشراكة الأورو جزائرية

إن المساعدات المالية للمجموعة كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم وتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، لكن بعد سنة 1995 وعلى إثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج ميدا بالإضافة الى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي وهما آليتين جديدتين للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي وقد حدد الشريك الأوروبي أولويات التعاون الاقتصادي والمالي، استفادت الجزائر من هذه المعونات المالية في إطار برنامج ميدا وكذا في إطار سياسة الجوار.

وقصد تسليط الضوء على واقع التعاون المالي والاقتصادي سيتم التطرق لمطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الأول: الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية.

يعتبر برنامج ميدا للتعاون المالي الأداة الرئيسية للتعاون الاقتصادي والمالي للشراكة الأورو متوسطية والذي انطلق في عام 1995 بعد إعلان برشلونة، وقد تميز بنسختين الأولى ميدا1 (1995-1999) والثانية ميدا 2 (2000-2006)، يقوم وفقه الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية والتقنية لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط الشريكة، وذلك قصد مساعداتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية في النظام الدولي.

تم انشاء برنامج ميدا وفقا للقانون رقم 95/1488 الصادر بتاريخ 23 يوليو 1995، الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 7 أفريل 1998 ليعدل مرة أخرى في سنة 2000، بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27، ويعتبر برنامج ميدا الإطار الأساسي في مجال التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط ويهدف إلى عدة محاور وهي: (بوهمزة، 2004، صفحة 5).

- وضع منطقة التبادل الحر.
- وضع الأنشطة التدعيمية المساعدة لمرحلة الانتقال.
- تمويل تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة وتدعيم التعاون الجهوي.

- انشاء البنية الأسـاسية اللازمة للتجـارة الإقليمية في مجالات النقل والاتصالات والجنسيات في اطار التعاون المركزي من خلال شبكات المجتمع المدني (الجامعات والسلطات المحلية، والجمعيات والنفـايات) ....الخ.

أولا :المساعدات المالية للجزائر في اطار برنامج ميدا 1

الجدول رقم (02): مشاريع ميدا المخصصة للجزائر خلال الفترة 1996-1999

الوحدة : مليون يورو

قطاع / مشروع	كمية المبلغ	التوزيع
أ-دعم التحول الاقتصادي	**129,00**	**% 79**
دعم المصالح التلوث الصناعي بنك الاستثمار الأوروبي	10,5	
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات	57,00	
دعم إعادة الهيكلة الصناعية	38,00	
الدعم لتحديث القطاع المالي	23.25	
ب-المرافق الاستثنائية/ تعديل القطاع	**30,00**	**%18**
مرافق التكيف الهيكلي	30,00	
ج- تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي	**5,00**	**%3**
دعم المنظمات الغير حكومية	5,00	
مجموع أ+ب+ج	**164,00**	**%100**

Source : RAPPORT DE LA COMMISSIONAU CONSEIL ET AU PARLEMENT EUROPEENRapport annueldu programme Meda 2000 p 29
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/ 20 :30 le 09/06/2020

يتضح أن هذه المبالغ قد وزعت على ثلاثة ميادين كمايلي:

- ✓ 79% لدعم التحول الاقتصادي.
- ✓ 18% لتسهيل التعديل الهيكلي.
- ✓ 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

بالنسبة لميدا 1 الخاص بالجزائر، فإن المبلغ المخصص هو 164 مليون يورو، إلا أن الجزائر لم تستفيد

بصورة فعلية إلا ب 30.4 مليون يورو فقط وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولى إلى مايلي:

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينات بفعل الوضعية الأمنية وكذلك غلق مقر البعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ المشاريع وتقييمها خلال الفترة (1995-1998).
- قلة المشاريع المقدمة من الطرف الجزائري خلال الفترة (1996-1999)، ذلك لأن برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول أي كلما كانت المشاريع كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة.

ثانيا: التعاون المالي الأورو جزائري في إطار برنامج ميدا 2

اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قرار جديد رقم 2000/2698 وذلك في 27 نوفمبر 2000، يشمل مبالغ المساعدات المالية لشركائه الخاصة بالفترة (2000-2006) والمسمى ب ميدا 2، لقد هدف البرنامج إلى ترشيد وتبسيط إجراءات التنفيذ والتعاون بين الاتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطين، ويعمل البرنامج على وضع خطط التمويل على المستوى الوطني الإقليمي بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي، وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(03): يبين المشاريع والنشاطات الممولة في اطار برنامج ميدا 2 في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2006).

الوحدة: مليون يورو

السنة	المشروع	المخصص	المدفوع
2000	دعم قطاع البريد والمواصلات.	17	13.70
	دعم الصحافة وقطاع الاعلام الآلي في الجزائر.	5	0.89
	دعم وتحديث سلك الشرطة.	8.18	6.66
	دعم المؤسسات المصغرة في إطار الصناديق الاجتماعية.	0.032	0.007

	المجموع	**30.292**	**21.257**
2001	دعم إصلاح قطاع التكوين المهني.	60	3.62
2002	دعم برامج التنمية المحلية بوسط وشرق البلاد.	50	7.71
2003	دعم برنامج تحديث القطاع الإداري في الجزائر.	25	12.11
	دعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في 6 ولايات من الشمال الغربي للبلاد.	16	6
	مخصصات عامة (2003-2004)	0.63	0.56
	المجموع	**41.63**	**18.67**
2004	دعم برامج تطوير القطاع التربوي.	17	5.82
	دعم برامج تطوير قطاع العدالة.	15	4.58
	دعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة بالإرهاب لنفس الولايات السابقة الذكر.	14	0.03
	دعم برنامج معالجة النفايات الصلبة الحضرية.	5	-
	المجموع	**51**	**10.41**
2005	دعم وتطوير برامج قطاع المياه.	20	1.9
	دعم المنظمات غير الحكومية وتحديثها.	10	0.83
	تطوير وتحديث شرطة الحدود.	10	-
	المجموع	**40**	**2.73**

2006	دعم برنامج قطاع المواصلات.	20	1.92
	دعم برامج تأهيل الاقتصاد.	20	-
	دعم برامج تطوير المناطق الريفية.	11	-
	دعم برامج تطبيق اتفاقيات الشراكة.	10	-
	دعم برامج تسهيلات القطاع التجاري.	5	-
	المجموع	67	1.92
المجموع العام		**339.92**	**66.3**

Source : commission européenne, rapport finale sur le programme MEDA II, juin,2009.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المدفوعات حيث بلغت 66.3 مليون يورو، فبرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 والتي بلغت خلال فترة البرنامج 2000-2006 مقدار 339.2 مليون يورو، إلا ان المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي الاحتياجات من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية، وذلك الجزائر تسعى للاستفادة من التعاون المالي لتعزيز وإعادة تأهيل اقتصادها، في حين يسعى الاتحاد الأوروبي كمجموعة إلى بسط النفوذ على المنطقة ومنافسة المشروع الشرق الأوسطي.

ثالثا: التعاون المالي الأورو جزائري في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.2007-2013

هي الآلية التمويلية الأساسية التي يتم من خلال تقديم المساعدة لبلدان سياسة الجوار الأوروبية افتتحت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) نشاطها في 1 جانفي 2007 وهي المصدر الرئيسي لتمويل ومساندة الدول.

(الجزائر، أرمينيا، أذربيخان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، ليبيا، مولدوفيا، المغرب، السلطة الفلسطنية، سوريا، تونس، أوكرانيا).

وتقدم البرامج الممولة في اطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة وفقا برامج ارشادية الإقليمية، والبرامج الثنائية الممولة من طرف الصندوق الأوروبي للتنمية الاقليمية، بالإضافة الى ذلك يقدم البنك الأوروبي لاستثمار مساعداته للدول الشريكة في الجنوب، تقدم المساعدات عبر (FEMIP) التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة.

وتوجد عدة برامج مولت في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

وتحمل سياسة الجوار الأوروبي في طياتها الأهداف التالية:

- دعم استراتيجية التنمية القومية للدول الشراكة.
- اندماج الدول الشراكة في الاتحاد الأوروبي وفي التركيبة الاجتماعية.
- دعم آليات اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع دول العالم.
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.
- خلق منطقة من الازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الاتحاد بعلاقات تعاونية وسلمية مع جيرانه.

وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 2013/12/10 أربع اتفاقيات للتعاون مالي 94 مليون أورو كالتالي:

الجدول رقم (04): مخصص المالي للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

الوحدة: مليون أورو

الاتفاقيات	المبلغ
دعم التسيير	10
البيئة	34
قطاع الصيد البحري	15
برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة	35
المجموع	**94**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع وزارة الشؤون الخارجية تاريخ الاطلاع 2020/05/08 على الساعة 14:01

www.mae.gov.dz

رابعا: التعاون المالي الأورو جزائري في اطار الآلية الأوروبية للجوار 2014-2020

1- تعريف الآلية الأوروبية للجوار:

في سياق المنهج الجديد لسياسة الجوار الأوروبية المذكورة في 25 ماي 2001، تم اعتبار من العام 2014 الاستغناء عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة لتحل محلها الجوار الأوروبية، والتي من المتوقع أن توفر المزيد من الدعم للدول الستة عشر الشريكة الواقعة شرق وجنوب حدود الاتحاد الأوروبي.

2- مساهمة الآلية الأوروبية للجوار في الجزائر

تتمثل الألية الأوروبية للجوار الجديدة إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة من قبل الاتحاد الأوروبي لتطوير هذه العلاقات، مع ميزانية تبلغ اكثر 15 مليار يورو و التي من شأنها أن توفر الجزء الأكبر من التمويل لبلدان سياسة الجوار الأوروبية من خلال برامج هادفة وسوف تستند توجيه العلاقات في السنوات المقبلة على مبدأين أساسين، مما يوفر المزيد من المنافع الملموسة لكل من الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجوار، او لهما النهج القائم على الحوافز وزيادة الدعم لأداء أفضل والتمايز في المعاملة على أساس احتياجات كل بلد والطموح والتقدم في الإصلاحات.

يوجه الاتحاد الأوروبي تمويل كامل فترة 2014-2017 يمكن أن يتراوح بين الحد الأدنى والحد الأقصى لكل بلد وسوف تعتمد المخصصات النهائية على الاحتياجات والالتزام بالإصلاح.

وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 2015/06/04 أوراق تمويل مشاريع في قطاعين العدالة والتشغيل وتتراوح قيمة المساهمة المالية ما بين 121-146 مليون أورو للمدة 2014-2017.

الجدول رقم(05): مخصص المالي للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار

الوحدة: مليون يورو

البرمجة الثنائية 2014-2017	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الجزائر	121	146
الأردن	312	382
لبنان	130 "2014-2016	159
ليبيا	36 "2014-2015 "	44

المغرب	728	890
تونس	202 "2014-2015 "	246

المصدر: مركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار، متاح على الموقع: www.enpinfo.eu تاريخ الاطلاع: 2020/05/06.

نلاحظ من خلال الجدول أن مخصص الدعم المالي للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار يعد الأقل مقارنة بدول جنوب المتوسط الأخرى حيث بلغ الحد الأدنى ما مقدار 121 مليون يورو والحد الأقصى 146 مليون يورو وهي مبالغ ضئيلة مقارنة بالتمويلات المخصصة للمغرب، الأردن، تونس ولبنان الأمر الذي يوحي إلى تأخر الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري وعد استفادته من الفترة الانتقالية لإرساء منطقة التبادل الحر وأن التعاون المالي لم يرقى إلى المستوى المنشود والذي تطمع تلبيته السلطات الجزائرية.

نستنتج بان الجزائر في إطار التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي أن النتائج غير مقبولة حيث لم تخف عدم رضاها بهذا المنح مقارنة بالأهداف الطموحة التي حددها الطرفان والمتعلقة بدعم وتنويع الاقتصاد وكذا باعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك الأول بالنسبة لها.

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو جزائرية

فالعمل نحو تحقيق شراكة حقيقة وفعلية يبدأ في أول الأمر بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول الجزائر، تدعمها مساعدات مالية وإجراءات عملية لإقامتها.

أولا: إقامة منطقة التبادل الحر:

إن المادة السادسة من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، تنص على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين، وحددت مدة 12 سنة للتفكيك الجمركي، من 2005 إلى غاية 2017، يضاف إليها سنتا إعفاء بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الصناعية، بمعنى أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط. وبذلك نتطرق إلى تعريف منظمة التجارة الحرة ثم منطقة التبادل الحر.

1- تعريف منظمة التجارة الحرة:

إن " منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة، ومع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء دول خارج منطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة" (عمر، 1998، صفحة 29) .

2- منطقة التبادل الحر في ظل اتفاقية الجات:

يقصد بمنطقة التبادل الحر حسب اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة الجات تلك المجموعة المكونة من إقليمين جمركيين فأكثر والتي تكون فيها الحقوق الجمركية بينها، وكذا التنظيمات التجارية الأخرى غير المشروطة إلا في الحالات الضرورية التي تقضي الرضوخ لجملة من الشروط والتحفظات.

الرضوخ لجملة من الشروط والتحفظات.

ثانيا: خصائص منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية:

تتمتع منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها بين كل الجزائر والاتحاد الأوروبي مع مطلع 2017 بالخصائص التالية:

- إن منطقة التبادل الحر هي منطقة تتكون من بلد واحد من جهة والمتمثل في الجزائر ومجموعة من البلدان من جهة ثانية والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي.
- إن منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية هي منطقة قائمة على أسس غير متكافئة بدليل أن مستوى النمو الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي يختلف عن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تعد منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية منطقة بين دولة نامية (الجزائر) والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع وحيد المتمثل في قطاع المحروقات وهي ذات اقتصاد منعزل غير تنافسي وبين مجموعة دول متقدمة (الاتحاد الأوروبي) تمثل اقوى التكتلات الاقتصادية في العالم بحيث تعتبر نموذجا فعالا للتكامل الاقتصادي.

ثالثا: مبادئ منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

تتميز منطقة التبادل الحر بجملة من المبادئ نجملها فيما يلي:

1- مبدأ المعاملة بالمثل:

إن إنشاء منطقة التبادل الحر بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي ستتم فيه عمليات التحرير التجاري الخاص بالمنتجات المصنعة من الطرفين (الجزائر والاتحاد الأوروبي على حد سواء أي إلغاء المعاملة التفضيلية) عكس ما كان سائد في اتفاق التعاون المبرم سنة 1976، أين كانت التسهيلات التجارية المتعلقة بهذه المنتجات تمنح من طرف المجموعة الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي).

2- مبدأ التدرج:

لا تتم إقامة المنطقة بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإنما تتم العملية بصورة تدريجية خلال فترة 12 سنة، وذلك لتمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي في سنة 2017.

3- مبدأ المرونة والتكييف:

سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الانفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

رابعا: مراحل التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر الأورو جزائري

يمكن تقسيم مراحل التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر الأورو جزائري إلى مرحلة قبل التعديل ومرحلة بعد التعديل سنة 2012.

1- مراحل التفكيك الجمركي قبل التعديل:

في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فإنه يتم التحرير التدريجي للسلع والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة والتي تم النص عليها التنقل الحر للسلع في الباب الثاني من الاتفاقية كما ما يـــلي:

أ- المنتجات الصناعية:

نلاحظ اتفاق الجزائر والاتحاد الأوروبي على استفادة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري والمستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي من الاعفاء التام من الحقوق الجمركية وكذا من الرسوم التي لها أثر مماثل.

فالمنتجات الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها اثر مكافئ وكذا من كل القيود الكمية أو الإجراءات التي لها أثر مكافئ وبمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، في حين ان المنتوجات الصناعية الوافدة الى السوق الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وايه رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية وفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية هذا بغية مساعدة الجزائر على دخول اتفاقية

الشراكة حيز التنفيذ ابتداءا من الفاتح سبتمبر 2005 مع العلم ان هذه القائمة واردة في الملحق الثاني من الاتفاقية والتي يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2076 منتوج متضمنة بين الفصلين 25و 27 .

القائمة رقم (1):

تخص هذه القائمة المنتجات الصناعية التي تم تفكيك الرسوم الجمركية عنها فورا، وتحريرها بالكامل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إبتداء من 1 سبتمبر 2005. وتتكون هذه القائمة من 2076 منتوجا، منها المنتجات الصناعية الغير منتجة محليا، والمواد الأولية (التشغيل) وسلع التجهيز والمواد النصف المصنعة المخصصة للصناعة الكيمائية والتعدين والنسيج ومواد البناء والسيراميك.

القائمة الثانية (2):

وتتكون من سلع التجهيز الزراعية والصناعية والمنتجات الصيدلانية، قطع الغيار، المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والالكترونية دون الكهرو منزلية، معدات السكك الحديدية، أجهزة ومعدات التحكم والقياس، ومجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم. كما تتشكل هذه القائمة من 1100 منتوجا صناعيا تخضع للحقوق الجمركية.

وتضم المنتجات الصناعية التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بصفة تدريجية ابتداءا من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاقية أي ابتداءا من 1 سبتمبر 2007.

القائمة الثالثة (3):

تتكون القائمة الثالثة من 1964 منتوجا للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر، وهي بذلك تأخذ صفة المنتوجات الحساسة للإنتاج الجزائري.

وتبدأ عملية التفكيك الجمركي لهذه القائمة من المنتوجات ابتداءا من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاقية أي من 1 سبتمبر 2007 إلى غاية 1 سبتمبر 2017.على مدى عشر سنوات للوصول الى المرحلة النهائية للتحرير الكامل للمنتجات الصناعية.

الجدول رقم (06): رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار اتفاق الشراكة الأورو –جزائرية

القائمة	المنتوج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
القائمة (1)	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 1 (الملحق 2)	إبتداءا من 1 سبتمبر 2005	%100
القائمة (2)	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 2 (الملحق3)	1 سبتمبر 2007	% 20
		1 سبتمبر 2008	%30
		1 سبتمبر 2009	%40
		1 سبتمبر 2010	%60
		1 سبتمبر 2011	%80
		1 سبتمبر 2012	% 100
القائمة (3)	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 3 و ليست ضمن الملحقين 2 و3	1 سبتمبر 2007	%10
		1 سبتمبر 2008	%20
		1 سبتمبر 2009	%30
		1 سبتمبر 2010	%40
		1 سبتمبر 2011	%50
		1 سبتمبر 2012	%60
		1 سبتمبر 2013	%70
		1 سبتمبر 2014	%80
		1 سبتمبر 2015	%90
		1 سبتمبر 2016	%95
		1 سبتمبر 2017	%100

المصدر : إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيض، بسكرة، 2012–2013، ص 172.

ب–المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة:

ان اتفاقية الشراكة تنص على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات المحولة خلال الخمس سنوات الأولى من بداية تنفيذ الاتفاق، وبالتالي فإن هذه المنتوجات على موعد لتحرير أكبر من بداية السنة السادسة من تنفيذ الاتفاق، وعليه فإن المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة هي معنية بإحدى التنازلات التالية وفق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: (موقع وزارة التجارة الجزائرية، 2020)

- الاعفاء التام للحقوق الجمركية.
- التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية.
- الإعفاء للحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية أو الكميات المرجعية.
- الإعفاء من حقوق الجمركية بالإضافة إلى رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة.

2- تعديل التفكيك الجمركي سنة 2012

قامت الجزائر بتقديم طلب الاتحاد الأوروبي يتضمن مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، وهذا في إطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2010، وبعد سنتين من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وافق هذا الأخير على طلب الجزائر لتعديل مخطط التفكيك الجمركي في شهر أوت 2012 وقد تضمنت هذه الرزنامة تأجيل رفع الحواجز الجمركية على أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر والتي تقرر دخولها حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2012.

تعتبر إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي لضمان الحماية لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية لتهيئة المؤسسات الجزائرية وتحضيرها لمنافسة المنتجات الأوروبية في إطار منطقة التبادل الحر المقرر إقامتها في حلول 2020.

إن الأساس القانوني للتدابير الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية الشراكة لا سيما الفقرات الأربع الأولى منها، حيث تقضي هذه المادة أن الجزائر وفي حالة وجود أي خطر يهدد استقرار الاقتصاد الوطني ويتعارض مع تنميته باستطاعتها مراجعة رزنامة التفكيك لجملة من المنتجات التي لا يتجاوز 15% من واردات الاتحاد الأوروبي ولا تفوق الحقوق الجمركية المعدلة 25%.

تفترض إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي توفر العديد من عناصر النجاح المهمة في جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كميا ونوعيا وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات قصد إكسابها المردودية والنجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.

خلاصـــة الفصل الأول

تعتبـر الشـراكة الأورو جزائريـة شـكلا مـن أشـكال التعـاون تهـدف إلـى تقويـة العلاقـة بـين الأطراف المتعاملين تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف تتماش ومصالح الدول المشتركة.

- ✓ وقد تميز التعاون بالطابع التجاري بحت.
- ✓ وقعـت الجزائـر اتفـاق الشـراكة مـع الاتحـاد الأوروبـي فـي 22 أفريـل 2002 بعـد سـنة مـن المفاوضات لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.
- ✓ الجزائـر دخلـت فـي اتفـاق الشـراكة مـع الاتحـاد الأوروبـي علـى أسـاس مجموعـة مـن المميـزات والايجابيات يحصل عليها كلا الطرفين.
- ✓ تطمـح الجزائـر للاسـتفادة مـن مميـزات التحريـر التجـاري بينهـا وبـين الاتحـاد الأوروبـي وأمـا بالنسبة له فهو يطمح للاستفادة من أسواق جديدة لتصريف المنتجات.
- ✓ إن الشـراكة بصـفة عامـة تهـدف إلـى تحقيـق جملـة مـن الأهـداف الأمنيـة والسياسـية والاقتصـادية والماليـة والاجتماعيـة الثقافيـة تكـون محكومـة بجملـة مـن النظريـات علـى غـرار نظريـة الصـفقات والاحتكار الدولي ونظرية التبعية.
- ✓ الاتحـاد الأوروبـي فـي شـقه الاقتصـادي مـن هـذه الشـراكة يرتكـز أساسـا علـى إقامـة منطقـة التبـادل الحر.
- ✓ قـام الاتحـاد الأوروبـي بتقـديم مسـاعدات ماليـة وقـروض فـي إطـار بـرامج ميـد 1، ميـد 2، الآليـة للجوار والشراكة، الآلية للجوار

الفصل الثاني

مدخل لنمو الاقتصادي وعلاقته بالشراكة الأورو جزائرية

تمهيد الفصل الثاني

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد. إلا ان موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم...الخ، أدى الى إعادة النظر في ظاهرة النمو والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تغير أيضا الفكر الاقتصادي بسبب النظرة التشاؤمية لدور الدولة.

ولذلك يركز هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي: أنواع، مقاييس والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثالث: علاقة الشراكة الأورو جزائرية بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي

نتناول في هذا المبحث دراسة حول النمو الاقتصادي، نظرا للأهمية التي يكتسبها النمو الاقتصادي، فهو يساعد في القضاء على الفقر، ويؤدي كذلك إلى زيادة عائدات الدولة بذلك نسعى في هذا المبحث بتسليط الضوء على المفاهيم والمحددات الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال تفسيره في النظريات الاقتصادية، لذا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد إذ يعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم الدولة وازدهار شعبها.

أولا: نظريات النمو الاقتصادي

لقد مرت نظريات النمو الاقتصادي عبر مختلف الفترات الزمنية وفيما يلي نورد أهم هذه النظريات:

1- النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي:

رواد النظرية الكلاسيكية يرجعون النمو الاقتصادي إلى زيادة الكمية والنوعية من عوامل الإنتاج الأساسية: العمل وراس المال والموارد الطبيعية (الأرض)، وإلى يومنا هذا فإن التطبيقات التجريبية حول محددات النمو الاقتصادي تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، بالإضافة إلى التقدم التقني بحيث اعتبروا أن التقدم الفني وأثره على الإنتاجية، لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقض الغلة ويعتبر مؤسسو هذه النظرية أمثال أدم سميث، ديفيد ريكاردو، وتوماس مالتوس، وكارل ماركس، وغيرهم.

2-النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

تطلق على النظريات التي تبلورت خلال وبعد الثورة الكينزية، وتوجهها إلى مناهج مغايرة التي قدمها الاقتصاد التقليدي باعتمادها على مناهج علمية كمية لكي تصبح أكثر ملائمة للتحليل التطبيقي للدول في مجال التنمية والنمو، ونذكر منها:

أ- نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر: (1883- 1950)

يُعتبر جوزيف الويس شومبيتر مساهماً فاعلاً في نظرية النمو الاقتصادي، حيثُ أوردَ كلمة الابتكار في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911م، ويرى شومبيتر أهمية رجال الأعمال في دعم النمو الاقتصادي، كما يعتبرهم المحرك الرئيسي فيه، فالابتكار والإبداع في المجال الاقتصادي، ودعم وتنظيم المشاريع يُحدثان تقدماً في التنمية الاقتصادية، حيثُ يعتمد الإنتاج على خلق عناصر جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن ماديسون دعم نظرية شومبيتر، وحدد شومبيتر خمسة أنواع الابتكارات: منتوج جديد، استغلال مواد أولية جديدة، استخدام طرق أو تركيبة جديدة في الإنتاج ، إقامة تنظيمات، جديدة لأي صناعة ، إدراج فرص جديدة عن طريق التوسع في الأسواق(ادخال أسواق حديثة).

ب- نـــظرية الـــنمو الكـــينزية:

تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف والعوائد على رأس المال، حيثُ تُعتبر نظرية كينز الطلب الفعال كواحدٍ من العوامل الرئيسية، ويرى أنّ زيادة الطلب الفعال لا بد أن تحفز النمو الاقتصادي، وتهدف النظرية الكينزية إلى تفسير التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، فقد أثبت كينز أن كلّاً من الاستهلاك، والادخار، والاستثمار تنخفض في فترات الركود، بسبب ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، ويرى كينز أن علاج ارتفاع الكساد هو الحث على الاستثمار، من خلال ما يأتي:

*استخدام السياسة النقدية، وتعني تخفيض أسعار الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على البنوك التجارية، ستخفّض البنوك التجارية بناءً على هذا أسعار الفائدة على العملاء.

* استخدام السياسة المالية؛ أي أن تستثمر الحكومة في مشاريع البينية التحية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل، وحدوث ارتفاع في الدخل والطلب.

ونتيجة لذلك بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة النماذج الكينزية أو الكينزيين الجدد، وكان الجديد في إعطاء البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية، ومحاولة تحديد معدل النمو الضروري الذي يمكن تحقيقه، لتجنب البطالة والوصول إلى حالة التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية.

ج- نـــموذج هارود- دومار:

باعتباره نموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة، وأسهل وأكثر النماذج شيوعا، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين الماضي، من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود والأمريكي ايفسي دومار، لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في الدول الرأسمالية المتطورة، ولكن النموذج قد استعمل بشكل واسع في البلدان النامية، لبساطة تحليله في النظر بين النمو ومتطلبات رأسمال (أهمية الادخار في زيادة الاستثمار). (القريشي، الطبعة الأولى- 2010، صفحة 91)

ويوضح هذا النموذج كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة، والذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي، يتحدد من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي، حيث يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، كمتطلبات لزيادة رأسمال وعلاقته بالنمو.

د- نموذج سولو- صوان (1956):

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود-دومار" حول تفسيرهما النمو الاقتصادي، والمشكلة التي صادفتهم المتمثلة في عدم استقرار النمو المتوازن، أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديدا المتمثل في ظهور، نموذج أكثر تحليلا، وهو ما يعرف بنموذج " سولو- صوان" او نموذج النمو النيو الكلاسيكي، والذي يعتبر حجر الزاوية لهذه النظريات.

اعتمد نموذج سولو على الفرضيات التالية:

-الاقتصاد يتكون من قطاع واحد بمعنى أن البلدان تنتج وتستهلك سلعة واحدة متجانسة.

-يتم الإنتاج في اقتصاد مغلق تسود أسواقه المنافسة التامة.

-التقدم التقني (التكنولوجيا) هي متغير خارجي.

-الاستهلاك يأخذ دالة كينز.

ولوحظ من خلال النظرية:

* ليس هناك خصائص أو صفات جوهرية تدفع الاقتصاديات آن تنمو عبر فترات طويلة وممتدة من الزمن، فقد اهتمت بدلا من ذلك بالعملية الحركية، التي عبرها تصل معدلات رأسمال للعامل إلى مستوى التوازن في المدى الطويل، أي كل الاقتصاديات سوف تقترب للنمو الصفري في غياب التقدم التقني، ولتجاوز هذه الحالة

والاستمرار في النمو تم الاعتماد على عامل مستقل خارجي، والذي يتمثل في خلق تقنيات جديدة تسمح برفع كفاءة عوامل الإنتاج، والمسمى ببواقي سولو.

* بالإضافة إلى مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو" في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين.

كل هذه السلبيات جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ويسعون إلى توضيح العناصر التي تقرر حجم معدل النمو في الناتج الذي ترك بدون توضيح في هذه النظرية.

3- النظرية المعاصرة للنمو الاقتصادي (النمو الداخلي)

إن الأداء المتواضع للنظريات الكلاسيكية الجديدة في توضيح مصادر النمو الاقتصادي، وعدم قدرتها على تفسير التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، الأمر الذي أدى إلى عدم الرضا عن هذه النظرية، ونظرا لذلك وخصوصا في السنوات الثمانينات في قلب الأزمة الاقتصادية 1980 استأنفت الدراسات حول النمو الاقتصادي وبدأ الاقتصاديون في البحث عن المصدر الأساسي لعملية النمو، حيث أشاروا إلى وجود مشكلة في التحليل النيوكلاسيكي: (ممدوح، 2010، صفحة 2).

- مع قانون تناقص الغلة لا يمكن الحصول على معدل نمو موجب لمدة طويلة، ولتجاوز هذه الحالة والاستمرار في النمو تم الاعتماد على عامل مستقل خارجي، والذي يتمثل في خلق تقنيات جديدة تسمح برفع كفاءة عوامل الإنتاج، والذي يعتبر مجرد بواقي والمعروف ببواقي سولون.

ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بنظرية النمو الحديثة والتي تبحث في النمو كأنه متغير داخلي ، وان يكون فيها التقدم التقني محفزا بعوامل اقتصادية تتحدد من داخل النموذج ، ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع كل من أعمال رومر 1986 نولوكاس 1988، وبارو 1990، وربيلو 1991 التي تعتبر من النماذج الأولى للنمو الاقتصادي الداخلي، حيث دعوا إلى التركيز على أهمية تراكم رأسمال البشري بصورة مشابهة لتراكم رأسمال المادي، والفرضية المركزية لهذه النماذج تتمثل في إلغاء تناقص الغلة لعوامل الإنتاج أي وجود غلة الحجم متزايدة ، والسوق تسوده المنافسة الغير الكاملة، وقد تضمنت فكرة النمو الداخلي على النقاط التالية:

-التقدم التقني متغير داخلي يتحدد داخل النموذج، ويعتمد هذا الخير على كل من الابتكارات والاختراعات وزيادتها تؤدي إلى زيادة النمو بصفة مستمرة.

-إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزا لنشاطات البحث والتطوير.

-دمج مفهوم رأسمال البشري كالمهارات والمعارف التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية، حيث يتميز رأسمال البشري بتزايد معدلات عوائده.

وبذلك يرتبط النمو وفق النظرية النمو الداخلي بالإضافة للمصادر المشار إليها سابقا في النظرية النيوكلاسيكية بعوامل داخلية، والتي تمثل مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، وهي ما تعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فحسب لوكاس يعرف رأسمال البشري بأنه كل المعارف والمهارات والقدرات الفنية للأفراد والتي ترفع كفاءة قوة العمل، وبعبارة أخرى يعتبره بأنه مخزون للمعرفة (المهارات والحالة الصحية..) والتي هي عوامل إنتاج مستدامة، بحيث اهتم بالآليات الاقتصادية التي بواسطتها بتراكم رأس المال البشري، ويكون له آثار إيجابية على النمو في إطار ما يسمى بنظرية رأس المال البشري. (شريفي، 2012، صفحة 34)

أما رومر فقد ركز على تراكم رأسمال المعرفة من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، بالإضافة إلى التمرن عن طريق العمل بالممارسة والتطبيق، أما بارو فقد ركز على رأسمال العام والذي يتراكم من خلال الإنفاق الاستثماري العام، وتحدث عن ملكية السلطات العامة للبنى التحتية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي ولا زالت نظريات النمو الداخلي قيد التطوير.

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المدارس وفيما يلي نذكر أهم تلك المفاهيم، كما سنحاول ادراج أهم السياسات اللازمة للنمو الاقتصادي.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

منذ قيام الثورة الصناعية عام 1760 حتى اليوم حققت العديد من الدول تقدما اقتصاديا واجتماعيا هائلا، هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو ما يطلق عليه (النمو الاقتصادي) وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه إحداث زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة.

ويتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي. ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات. (عبيد، 2002، صفحة 116)

ويعرف النمو الاقتصادي "على أنه التغير المئوي السنوي في GPD الحقيقي أو نصيب الفرد من GPD الحقيقي ". (حواس و زرواط، 2018، صفحة 112).

وعرف سيمون كوزنتس مفهوم النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة المستدامة في متوسط انتاج الفرد أو العامل (عبد الله السالم و حسن التميمي، 2018، صفحة 17)

كما تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا. (خبابة و واخرون، 2014، صفحة 13)

أو هو الزيادة في حجم الناتج القومي (الاجمالي) أو حجم الناتج المحلي (الاجمالي) خلال فترة زمنية معينة. (الدليمي، 2015، صفحة 9)

2- سياسات النمو الاقتصادي:

لكي ينمو الاقتصاد لابد من إيجاد وخلق الظروف اللازمة للنمو، والتي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر الإنتاج، وضرورة اختيار أفضل طريقة لاستخدام تلك الموارد، بما يحقق كفاءة استخدام عناصر الإنتـاج في العمليات الإنتاجية، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

وتعتمد كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية على العنصر التكنولوجي، من هنا يعتبر التغير التكنولوجي عنصرا لضمان كفاءة استخدام تلك الموارد.

ويعتمد التغير التكنولوجي على التالي:

- مدى توافر مهارات إدارية في الدولة.
- مدى جودة التعليم.
- المنفق على البحوث والتطوير.
- الحوافز المقدمة للتوصل إلى الاختراعات.

وقد استقر الفكر الاقتصادي في مجال تناوله لظاهرة النمو الاقتصادي على ضرورة توافر مجموعة من السياسات، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

أ-سياسات جانب العرض:

وتتمثل في تلك السياسات التي تهدف إلى تحفيز جانب العرض من خلال ما يلي:

- خفض معدلات الضرائب لتحفيز الأفراد على العمل وزيادة الإنتاجية.

- تشجيع التعليم والتدريب لرفع مستويات المهارة وزيادة الإنتاج وذلك بتشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير، بما يساعد على إيجاد طرق أكثر كفاءة في الإنتاج.

ويقوم الاستثمار بدور هام في تحفيز العرض، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، باعتبارها إحدى محددات النمو الاقتصادي.

ب- سياسات جانب الطلب:

وتنصرف إلى تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الطلب الكي الفعال باستخدام العديد من الوسائل، ويأتي في مقدمتها:

- خفض معدلات الضرائب على الدخول لزيادة الدخل المتاح للتصرف فيه، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل الكلي الفعال.
- خفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق الكلي.

وتؤدي زيادة الطلب الكلي الفعال باستخدام الأدوات السابقة إلى اتساع حجم السوق في الدولة، وبالشكل الذي يحفز الاستثمار الخاص ويزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، للاستفادة من اتساع حجم السوق المحلي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الجانب الآخر، ركز الاقتصاديون عند تناولهم لظاهرة النمو الاقتصادي، باعتبارها تعبيرا عن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الاستهلاك، وذلك وفقا لرأي كل من Brennery عام 1966، على أن استمرار النمو يتطلب ضرورة إحداث نمو في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج.

ثالثا: محددات النمو الاقتصادي

توفر النظرية الاقتصادية ثلاث محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وهي: (جيفري، 1996، صفحة 10)

1- **المحدد الأول:** ويتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة، بما في ذلك رأس المال المادي ورأس المال البشري. حيث أن الدول الأكثر فقرا، والتي تسعى إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، يمكنها أن تحقق ذلك بمعدل أسرع مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة. إذ تعاني الدول النامية من انخفاض نسبة رأس المال / العمل، وبالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع العائد على الاستثمارات الجديدة لخضوع الإنتاج لظاهرة تزايد الغلة، وبما يؤدي إلى إحداث زيادة سريعة في تراكم رأس المال.

2- **المحدد الثاني:** ويتعلق بضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية.

فيما يتعلق بهذا المحدد فإن تحقيقه يتطلب توفر مؤسسات اقتصادية تساعد على تراكم رأس المال، والتخصيص الكفء للموارد والعمل على سرعة انتشار التكنولوجيا، ويتم ذلك من خلال التالي:

أ- العمل على زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، وبما يمكن من:

-كفاءة تخصيص الموارد وفقا لمبدأ الميزة النسبية.

-الاستفادة من التعليم عن طريق الاستفادة من كل ما هو جديد في مجال الإدارة والتكنولوجيا المصاحبين للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لأن يقوم بدور هام في إعادة تخصيص الموارد.

ب- استخدام السياسات اللازمة لتشجيع الادخار المحلي بأدواتها المختلفة، وبما يؤدي إلى تدني فجوة (الادخار – الاستثمار) في الدول النامية، ويتم ما سبق من خلال عدة أساليب مثل مكافحة التهرب الضريبي وضغط الإنفاق العام. كما تستخدم بعض الدول ما يسمى بالادخار الإجباري.

ج – تشجيع المنافسة الداخلية من خلال إتباع العديد من الوسائل مثل عدم تدخل الحكومة في تحديد أسعار منتجات القطاع الخاص، تحرير إجراءات الاستثمار والتجارة الخارجية، وبالشكل الذي يفرز منتجات محلية جديدة تصمد أمام مثيلاتها الأجنبية، وبما ينعكس في زيادة الصادرات للدول النامية، وبالتالي المساهمة في تحقيق معدل نمو مرتفع.

كما يمكن أن يتأتى ذلك من خلال تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، والذي يؤدي إلى خلق منافسة مع الشركات المحلية، وبما يفيد الدولة المضيفة.

د-التركيز على استراتيجية التصنيع القائمة على تشجيع الصادرات، دون الاعتماد على استراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات، حيث أوضحت الدراسات الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دور كبير في هذه الاستراتيجية.

3- **المحدد الثالث:** ويتمثل في إجراء تحسينات مستمرة في التكنولوجيا.

يمكن للدول الفقيرة أن تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تقدمها الدول التقدمة دون حاجة إلى إعادة اختراعها، وذلك بعدة طرق أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر فيها بوضوح الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق أهمية الاستثمار بشتى أنواعه في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف في الدول النامية. من هنا لجأت العديد من الدول إلى تشجيع وتطوير الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تقديم كافة التسهيلات والحوافز والضمانات اللازمة لتوفير عوامل ترقيته وجذبه، اقتناعا من تلك الدول بالدور الهام الذي يقوم به في تحفيز النمو الاقتصادي.

رابعا: الهدف من دراسة النمو الاقتصادي

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا فيما يلي: (العيسي و قحف، 2003، صفحة 316)

1-بالنسبة للفرد:

يسمح النمو الاقتصادي بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكين ذوي الدخول الضعيفة من الحصول على متطلباتهم الأساسية وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في توزيع الدخل والحد من التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

2-بالنسبة للدولة:

يسهل النمو الاقتصادي للدولة كل مهامها تجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيد عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل: الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصاد تستطيع الدولة أن تتخلص من التبعية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، والانفصال عن دور الأطراف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومترافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استنزاف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي

هناك الكثير من عدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حين أن لكل منهما مفهومه الخاص.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

اختلف الاقتصاديون حول مفهوم التنمية الاقتصادية فهناك من حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي وهناك من اعتبرها عملية موجهة من أجل إحداث تحولات هيكلية تمس مختلف القطاعات من أجل تحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواها الذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية. (مدحت مصطفى و عبد الظاهر أحمد، 1999، صفحة 44)
- تعريف محمد عبد العزيز عجيمة: " التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والعلاقات البشرية بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغيرا في الظواهر الاقتصادية فقط وإنما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تحسن في البنية الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية للدولة. (عجيمة، 1994، صفحة 7)
- عرفت الدكتورة هناء عبيد " الشراكة بأنها مفهوم جديد للتنمية ، تتحول فيه العلاقة بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة إلى أحداث نوع من التعاون الإقليمي، في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع الأمني أو الطبيعة الفنية، وقد عرفت أيضا على أنها تلك العلاقة المتطورة التي تجمع بين مجموعة من الدول غير المتجانسة نسبيا، وهي تشمل مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والأمنية، وقد اعتبرها البعض إحدى مظاهر العولمة حيث أنها عبارة عن اتفاقيات تحصل بين الدول، تمس كل المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية، الهدف منها تحقيق منطقة رفاهية مشتركة. (عبيد هـ.، 2002، الصفحات 19-20)

ومنه نستنتج ان التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحدث تغيرات في كل الجوانب سواء كانت اقتصاديا، اجتماعيا، هيكليا وتنظيميا وذلك يؤدي حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مصحوبة بتحسن نمط توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة، كما تركز التنمية على نوعية السلع والخدمات.

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية

يجب التفرقة بين النمو والتنمية فالنمو يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني، فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغييران هيكلية واقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد، فالنمو يمكن أن يتحقق من الدورة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة، ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) وأفق زمني قصير، أما التنمية فهي أشمل وتعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي، فهي ظاهرة مركبة، تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المحلي والعلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك زيادات تراكمية ومستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي واقتران ذلك مع آثار إيجابية غير اقتصادية، فالتنمية إذن تعني نموا ذا سرعة وذا محتوى وشمولية وخروجا على معطياتها ومؤسساتها إلى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع، ضمن وضع حركي (ديناميكي) وأفق زمني طويل، فالمفهوم الواسع للتنمية لا يقلل من شان النمو الاقتصادي أو تهميشه وأي تحسن في مستويات المعيشة للفقراء لا يمكن استمراره دون نمو اقتصادي، مع التأكيد على ان النمو الاقتصادي ليس بالضرورة قرين لحدوث التنمية، فقد يحدث نمو دون تحقيق الأهداف التنموية وذلك لأسباب عدة أبرزها:

- حدوث نمو اقتصادي، دون ان يواكب ذلك تحولات جوهرية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية مما يؤدي إلى تباطؤ عملية التنمية او تعثرها في نفس الوقت.
- قد يحدث نمو اقتصادي حقيقي مع غياب التوازن في عناصر المجتمع والاقتصاد بل مع تزايد الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وفي التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية، مما يؤدي إلى ظهور آثار سلبية على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات والإنتاج في داخل البلد الواحد.
- حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل، او حدوثه في سياق المزيد ممن الاعتماد على الخارج، وتفاقم تبعية الاقتصاديات النامية لاقتصاديات العالم الصناعي، حيث تتخذ هذه التبعية أشكالا مختلفة في الحقل الاقتصادي.

فمن أجل تحقيق نمو اقتصادي ناجح، يجب أن يتوفر للاقتصاد المؤسسات المناسبة مثل الأسواق والتبادل النقدي، والبيئة القانونية، التي تدعمها سياسة عامة قادرة على توفير حوافز للأنشطة مثل الادخار والاستثمار والابتكارات التكنولوجية، فالنمو الاقتصادي بدون تطور هيكلي سيشكل أداة لتركيز المداخيل الجديدة في يد أقلية من الأغنياء والتنمية الاقتصادية تتصاحب عادة مع ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والموازاة انخفاضه في القطاع الفلاحي، و ارتفاع نسبة العيش للمواليد وانخفاض الوفيات في المدن اكثر منها في الأرياف، وهي تتضمن عدة تحسينات وبالخصوص تحسينات في الصحة والتعليم والمظاهر الأخرى للإنسان، إذن فالتنمية هي أشمل وتعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي. (قريبي، 2013-2014، صفحة 19).

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي: أنواع، مقاييس والعوامل المؤثرة فيه.

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم إحدى أهم المعايير الاقتصادية التي يتناولها الباحثون والاقتصاديون والسياسيون في شتى تحليلاتهم كونه أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقمي وتقدم الأمم والمجتمعات.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أنـــواع ومقـــاييس النـــمو الاقتصـــادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى أهم أنواع النمو الاقتصادي وكذا طرق قياسه.

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن ادراج الأنواع التالية للنمو الاقتصادي:

1- <u>النمو التلقائي</u>

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة

أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها: التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، حدوث تراكم لرأس المال، تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة في آن واحد.

2- **النمو العابر** (ولد عمري، 2015-2016، صفحة 7)

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتقاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

3- النمو المخطط

ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لها هو مسطر ومخطط.

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط وهذه المقاييس تعتبر من المقاييس البسيطة عكس المقاييس المركبة المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي:

1-**المعدلات النقدية للنمو:**

وهي معدلات يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها

بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات، ومن أهم المعدلات هي:

أ-معدلات النمو بالأسعار الجارية:

يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، وعادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة اعتمادا على البيانات. (مصطفى و أحمد، 1999، الصفحات 117-118)

ب-معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

يتبع هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات زمنية طويلة، ومع ارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات وذلك استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، فعلى سبيل المثال أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بصفة دقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل وتبعا لذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الجارية.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

ويستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية، وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

2- **المعدلات العينية للنمو:**

نظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في المجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي...الخ.

3-**مقارنة القوة الشرائية:**

وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من

حيث درجة التقدم والتخلف، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية حيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد وفي حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه، ولذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها (مصطفى و أحمد، 1999، الصفحات 119-120)، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار وذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم.

فالنمو الاقتصادي إذن يقاس بفضل الناتج المحلي الإجمالي، بحيث عند قياسه يصعب الأخذ بعين الاعتبار السلع المنتجة لدى العائلات وكذلك الظواهر الخارجية التي تؤثر فيه مثل التلوث وغيرها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة، في ضوء الممارسات العملية، تكشف عن عدة عوامل أساسية التي تؤثر في عملية النمو أهمها ما يلي:

أولا: الادخار ورأس المال المادي والبشري:

تؤكد المدارس الاقتصادية المختلفة على أن رأس المال يمثل أحد العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية. (حسن التميمي و عبد الله السالم، 2018، صفحة 77)

في دراسة حديثة، استنتج " Barro " (2000)، أن معدل النمو يتم تنشيطه وتحريكه عن طريق التعليم العالي للرجال، وقد لاحظ أن مستوى التعليم عند النساء لا يظهر أنه يساهم في النمو بطريقة معنوية ولكن يمارس تأثير غير مباشر، لأن انخفاض الخصوبة قد يسمح بالوصول إلى معدل الادخار أكثر ارتفاعا.

فالمورد البشري هو أهم الموارد الاقتصادية ولا سيما أنه يمكن ترجمته إلى قوى انتاجية تتمثل في العمل وهذا العمل هو مصدر القيمة و لا بد تواجده لسير الوحدات الاقتصادية. (مصطفى ، 2006، صفحة 130)

ثانيا: الإنفاق العمومي

إن الأبحاث الحديثة حول النمو قد تناولت بشكل واسع انعكاس مستويات الإنفاق العمومي الجاري والاستثمار وتركيبة هذه النفقات على النمو. فعلى سبيل المثال وجد " Barro " (1997)، أن الإنفاق العمومي للاستهلاك

كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام (بعد طرح نفقات الدفاع والتعليم من نفقات الاستهلاك العام) كان مرتبطا سلبا بالنمو.

ثالثا: التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي

تعددت الدراسات التجريبية التي تناولت أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجل الطويل، حيث أشار " Barro " (1997)، إلى أن التضخم الضعيف يرتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالنمو على المدى الطويل. في حين وجد " Beaney " (1996)، ان عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المقاس برصيد الميزانية كان له أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي ويمكن أن يكون له أثر سلبي أيضا على الاستثمار.

رابعا: الانفتاح والتبادل الخارجي والعوامل المالية

شددت العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح، في هذا الجانب أوضح " Frankel" و" Romer" (1999)، كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي.

إن البحوث التجريبية التي تطرقت للعلاقة بين التطور المالي والنمو والأكثر تميزا كانت انتشار في سنوات التسعينات، ففي دراسة قام بها " Levine " و " Back " و " Loayza " (1999)، باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية على 63 بلدا في الفترة (1960-1995)، أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية على المدى الطويل بين التطور المالي ونمو الإنتاج الكلي، ولكن أيضا مع معدل الادخار ومعدل تراكم رأس المال. (قايدي، صفحة 112) https://enssea.dz/enssea/majalat/2537.pdf

المبحث الثالث: عـلاقة الشـــراكة الأورو جزائرية بالنمو الاقتصادي

في الجانب الخامس من الاتفاقية حيث تعلق الأمر بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية. لذا قسمنا هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري والمالية العامة.

المطلب الثالث: آثار الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات

المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

تعود الأسباب الداعية إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميها الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها أن أي دولة في العالم مهما بلغت مستويات التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وإن وجدت دولة تستطيع الاستغناء عن الآخرين فإن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق الاكتفاء فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، ومن هنا تبدو أهمية الشراكة التي تؤدي إلى الانفتاح التجاري .

أولا: الانفتاح التجاري محرك النمو الاقتصادي

من المعلوم أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير أكيد وإيجابي، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية، وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لا بد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطاً لازماً للولوج إلى الأسواق الخارجية.

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي عدة دراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وأشهرها:

- **دراسة Feeder(1983):** (يسري و السريتي، 2007، صفحة 255) التي أكدت أن تنمية الصادرات تسهم في زيادة الناتج الكلي من خلال وسيلتين : الأولى أن قطاع الصادرات يولد آثارا خارجية ايجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى غير المصدرة، أما الثانية فهناك فروقا في الإنتاج لصالح قطاع التصدير ستؤدي إلى حدوث آثار ايجابية صافية على الناتج من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

* دراسة **Balassa(1991)** (السواعي ، 2006، صفحة 38): أوضح بأن الصادرات تعتبر محرك النمو الاقتصادي، حيث طبقت دراسته جغرافيا على عدد من الدول النامية، وكان دليل توجه التجارة الخارجية المطبق هو دليل توجه التجارة المعرف على أساس الاختلاف بين الصادرات الفعلية المتنبأ بها، ودلت النتائج على الدول التي تتبع سياسة الانفتاح الخارجي تكون أسرع في النمو.

***دراسة البنك الدولي 1987** (the WordBank,, 1987, pp. 82-83): أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، دراسة تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج التحرير التجاري في 19 بلدا بين عامي 1946- 1986، وقد صنفت إلى أربعة مجموعات، حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كمية وكيفية هي معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته هي :

- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج.
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج.
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل.
- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

وخلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

ثانيا: علاقة الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي:

تحظى العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الممثل بنمو الناتج المحلي الإجمالي بجدل واسع بين أوساط العديد من الاقتصاديين، فالأبحاث التجريبية توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، إلا أنه من الاقتصاديين من توصل إلى وجود علاقة سلبية منها الأبحاث التي قدمها كل من رودريك ورودريكيز (1999)، والمعادلة التالية تبين العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث:

$$GPD= C+C(1)Log(OPEN)+C(2)K+C(3)L$$

النمو الناتج المحلي الإجمالي PDG

الانفتاح التجاري NEPO

رأس المال K

العمل L

من المتوقع أن يؤثر الانفتاح على كل من الصادرات والواردات، حيث يزيد الطلب المحلي على السلع والخدمات خاصة السلع الوسطية والاستثمارية الداخلة في العمليات الإنتاجية، كذلك بالنسبة للصادرات فستشهد ارتفاعا نظرا للطلب العالمي على الموارد الأولية وإمكانية حدوث علاقات تجارية بين الدول في شكل تكامل أو شراكة اقتصادية. (غطاس، زوزي، و دادن، 2015 العدد 15، صفحة 286)

المطلب الثاني: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري والمالية العامة

يمكن أن نوضح أثر الاتفاقية التجارة الخارجية والميزان التجاري والمالية العامة كالتالي:

أولا: أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري:

سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائضا في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة (trade diversion) على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأت إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي. (بن سمينة، 2011-العدد 09، صفحة 156)

ثانيا: أثر الاتفاقية على المالية العمومية:

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات (أي نسبة 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة

المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي (لسنة 2004)، أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة (وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية. (بن سمينة، 2011–العدد 09، صفحة 155)

المطلب الثالث: آثار الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات

يلاحظ المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وتفاقم حجم المديونية خلال الثمانينات، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات) حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1%من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن هذا المنطلق، يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك، من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه إلى جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى، خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1994.

وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل الدائمة، ومنه

خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي، غير أن المشاكل التي تواجهها الجزائر هي ضعف مستوى المدخرات المحلية، وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل الخارجية وما نتج عنها من تفاقم حجم المديونية، ففي ظل هذه المعطيات فإن البديل الحقيقي يتمثل في تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحل محل التمويل بالديون.

وعلى هذا الأساس، فإن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية سوف يؤثر تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإن الأثر الأول الممكن تسجيله لهذه الاتفاقية ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأسمال المادي، كما يمكن أن ينعكس إيجابيا على ميزان حساب رأسمال، وذلك بلجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع عملاتها مقابل الحصول على العملة الوطنية لتغطية وتمويل احتياجاتها المحلية، أما الأثر الثاني، فيكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، كما تؤدي كذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ككل، إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم.

وينبغي الإشارة أن تحسن ميزان المدفوعات مرهون بالميزان التجاري، أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكذا ميزان حساب رأسمال وذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأسمال والأرباح ومداخيل العاملين الأجانب، بحجم التحسن الذي يطرأ على الميزان التجاري.

خـــــلاصة الفصـــل الثـــاني

تعرضـنا فـي هـذا الفصـل إلـى مختلـف نظريـات النمـو الاقتصـادي، ومـن ثـم تعريـف النمـو الاقتصـادي علـى أنـه ظـاهرة كميـة تتمثـل فـي حـدوث الزيـادة فـي النـاتج المحلـي أو الـدخل القـومي عـن طريـق الزيـادة فـي رصـيد عوامـل الإنتـاج او الزيـادة فـي كفـاءة اسـتخدامها لتحقيـق زيـادة فـي متوسـط الدخل الحقيقي، والعوامل المؤدية لتحقيق نمو اقتصادي.

لقـد تنـاول الفكـر الاقتصـادي موضـوع النمـو الاقتصـادي مـن خـلال العديـد مـن النظريـات، ويعتبـر الكلاسـيك هـم السـباقون فـي ذلـك مـن بيـنهم "آدم سـميث " و "دافيـد ريكـاردو" ، يـرون أن العمـل وتـراكم رأسـمال همـا محركـا النمـو الاقتصـادي، وتوالـت عـدة نظريـات أخـرى، ومـن خـلال التطـرق لنظريـات نـرى اعتمـاد النظريـة التقليديـة علـى التحليـل النظـري لعوامـل النمـو الاقتصـادي، فهـذه النظريـة كـان لهـا دور مهـم فـي فهـم وتيـرة هـذه العوامـل وتـوفير الوسـائل لتنظـيم الأفكـار المبدئيـة، حيـث تـم التركيـز علـى العوامـل التقليديـة المحـددة للنمـو الاقتصـادي فـي الأجـل الطويـل، ونـذكر منهـا العمـل، رأسـمال ، والمـوارد الطبيعية.

ونسـتنتج أن النمـو مـا هـو إلا مقيـاس أساسـي كمـي لتقيـيم مسـتوى التنميـة الاقتصـادية فـي بلـد مـا، فمهـوم التنميـة أوسـع وأكثـر شـمولا لتشـمل مختلـف الجوانـب الأخـرى السياسـية الثقافيـة والاجتماعيـة، بالإضـافة لتحقيـق الرفاهيـة للأفـراد، حيـث تعـدى مفهومهـا فـي الوقـت الحاضـر وارتـبط بالبعـد البيئـي والحفـاظ علـى مختلـف المـوارد والتفكيـر فـي الأجيـال القادمـة، والبعـد البشـري مـن خـلال تـوفير المتطلبـات الأساسية كالصحة، التعليم والعدالة.

وكـذلك إلـى علاقـة الشـراكة الاورو جزائريـة بـالنمو الاقتصـادي مـن أهميـة التجـارة الخارجيـة مـن خلال اصلاح العجز في الميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الأجنبي وثم تحقيق معدلات نمو.

الفصل الثالث

تأثير الشراكة الأورو جزائرية على النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الثالث

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محركات النمو الاقتصادي لما له دور هام في اقتصاد أي دولة، وإلى جانب ذلك فهو كثير الحساسية لمختلف التقلبات الاقتصادية لذلك تحاول كل دولة التأقلم مع متطلباته نظرا لمزاياه العديدة والمتنوعة.

والتحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم المؤسسات الاقتصادية في قطاعات اقتصادية متعددة.

وعليه سنناقش تأثير الشراكة الأورو جزائرية على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار وعلى الاقتصاد الوطني من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثير الشراكة على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: تأثير الشراكة على الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: تأثير الشراكة الأورو جـزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

انّ المتتبّع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي كان ولا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

ومما لا شك فإن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخصّ تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الدول المضيفة إلى عقد اتفاقيات شراكة ومن بينها الجزائر الذي عقد اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

المطلب الأول: الاطـار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه.

تبنت الجزائر مجموعة من القوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر سنحاول ادراجها في العنصر الأول مع التطرق إلى مناخه في العنصر الثاني.

أولا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر:

بعض القوانين المتبعة في هذا الإطار لها علاقة به، والبعض الأخر منها يخصه كإطار قانوني مستقل متعلق بتشجيعه وتنظيمه وهذه القوانين نعرضها بإيجاز فيما يلي:

1- **القانون المتعلق بالنقد والقرض:**

أصدر هذا القانون تحت رقم 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 لغرض إعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، فبالرغم من أنه لا يخص

تنظيم وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي صراحة إلا أن بعض بنوده تضمنت بعض الجوانب التي تخصه، عبر إزالة بعض القيود التي كانت مفروضة بموجب القانون السابق رقم 86-13 ومن ثم إلغاء أحكامه، ومن القيود التي أزيلت بموجب بنوده هي التي تتلخص في مجال تدخل الرأس مال الأجنبي وحصته وطبيعته القانونية، (Dahmani, 1999, p. 139) ومن ثم حدّدت قواعد تنظيمه من خلال حرية الاستثمار في مختلف المجالات المرخص بها وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد أخذ تأشيرة البنك الأم، وحرية المشاركة بنصيب رأس مال في حال المشروعات المشتركة[1(*)] مع الإشارة إلى أن تجسيد الاستثمار يتطلب موافقة مجلس النقد و القرض، كما نصت بنوده على الضمانات و الامتيازات الممنوحة.

2- **قانون المحروقات:**

في مجال النفط والغاز تم تبني قانون جديد رقم 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 86-14 الخاص بالمحروقات إذ تضمنت بنوده كيفية تنظيم نشاطات التنقيب، الاستكشاف، الإنتاج ومختلف العمليات التجارية التي تخصه في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، و يعتبر هذا القانون بمثابة انعطاف مهم جدا في نظرة الجزائر للشركات الأجنبية والشركات عبر الوطنية لأنه يخص قطاع يمثل الشريان الأكبر للاقتصاد الجزائري....هي خطوة تؤكد إلغاء التأميم من خلال ذلك القانون الذي ينص على السماح للشركات البترولية بالمساهمة في تنمية قطاع المحروقات.

3- **قانون الاستثمار لسنة 1993:**

أصدر هذا الأخير بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي يعتبر بمثابة أول قانون تضمن صراحة تشجيع و تنظيم وترقية الاستثمار المباشر الأجنبي، في ظل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وهو بذلك يعكس التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح أكثر والتكيف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص (أجانب أم محلين، معنويين، طبيعيين) وكذلك العموميين من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، ولقد تضمنت بنود هذا الأخير مختلف المبادئ والقواعد المنظمة لدخول المستثمرين الأجانب ومعاملتهم، والنشاطات المرخصة من حيث الاستثمار فيها إلى جانب مختلف الامتيازات والحوافز، و الضمانات الممنوحة لهم، وسرعان ما توالت عملية إصدار مراسيم تنفيذية مدعمة للمرسوم السابق . قانون الاستثمار لسنة 1993. وهي في عمومها تعلقت بإنشاء الهيئة المخولة

[*](*) إلغاء شرط تحديد الملكية: 51% للمحلي و 49% للأجنبي.

لها صلاحية الإشراف على تنظيمه و تسهيل اتخاذ التدابير المختلفة بشأنه، إلى جانب ضبط مختلف أنظمة تحفيزه ...الخ.[2*]

4- **قانون تطوير الاستثمار:**

بغرض تكريس الانفتاح أكثر عبر تحسين مستوى اجتذابها للاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة حصتها من تدفقاته الواردة إليها أصدرت الجزائر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ولقد تضمنت إحدى مواده " إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ماعدا القانون المتعلق بالمحروقات المذكور أعلاه. [3*] ويبقى أن نشير هنا إلى أن هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار يختلف كثيرا عن المرسوم التشريعي السابق المتعلق بترقية الاستثمار، ذلك من باب أنه أكثر وضوحا وأكثر تفصيلا في الكثير من الجوانب التي تهم المستثمرين الأجانب.

ولقد اتبع هذا الأمر بعدّة مراسيم تنفيذية تمثلت أساسا في المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 06 رجب عام 1422 الموافق لـ 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيميه وسيره و المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 06 رجب عام 1422 هـ الموافق لـ 24 سبتمبر سنة 2001 و الذي تضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

والجدول الموالي يمثل الهيئات الموجودة داخل كل شباك مركزي:

---

* (*) تتمثل تلك المراسيم على الترتيب من حيث الرقم:

- لمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الصادر في 1994/10/17 المتضمن أحكام صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية و دعم الاستثمارات.
المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن إنشاء وسيره المناطق الحرة.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-321 الصادر في 1994/10/17 المتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلقة بشروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها
- المرسوم التنفيذي رقم 94-322 الصادر في 1994/10/17 المتضمن أحكام تخص منح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة
- المرسوم التنفيذي رقم 94-323 الصادر في 1994/10/10 المحدد للحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمار.

(*) المادة 35 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الجدول رقم (07): الهـــيئات والإدارات المـــوجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف، إيداع تصريحات، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على إمكانيات العقارية وتسليم قرار منح الامتيازات
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source :ANDI

إن أهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر أنه يقوم على العناصر التالية:

- ✓ المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
- ✓ إنشاء شباك وحيد لامركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ويملك هذا الشباك اللامركزي كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
- ✓ صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

وفيما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين نلاحظ وجود نظامين للحوافز هما:

- **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله.
- **النظام الخاص أو الاستثنائي:** يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة الغير ملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي.

بالإضافة لهذين النظامين يجري التفكير في وضع نظام خاص بالاستثمار في المناطق الحرة المزمع إقامتها بكل من جيجل في الشرق والجزائر في الوسط.

ثانيا: المناخ الاستثماري في الجزائـــــر.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية، التي تؤثر بصورة مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين، وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر في البلد المضيف من استقرار سياسي وأمني واستقرار اقتصادي وقوانين منظمة تعطي الثقة للمستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، ويعتبر الاستقرار الاقتصادي والبنية التحتية عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لذلك سنتعرف على المناخ الاقتصادي والبنية التحتية في الجزائر.

1-البنية التحتية:

- ➢ **خدمات الطرق:** تمتلك الجزائر شبكة واسعة من الطرق تقدر بحوالي 135 ألف كلم منها 2600 كلم مزدوج وسريع هذا إضافة إلى الطريق السيار شرق غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها بطول أكثر

من 2000 كلم، يربط العديد من الولايات ببعضها البعض، وبهذا تعد شبكة الطرق الجزائرية الأولى في المغرب العربي وذلك ببلوغها معدل أفضلية يقدر بـ 3.8 كلم لكل نسمة.

- **شبكة السكك الحديدية:** تغطي جزءا كبيرا من البلاد يبلغ امتدادها حوالي 450 كلم، 200 محطة تجارية موزعة على كافة الوطن كما تسعى الدولة إلى عصرنة وتحديث هذه الشبكة وتوسيعها.
- **الموانئ:** تمتلك الجزائر حوالي 13 ميناء متعدد الخدمات، بالإضافة إلى حوالي 20 ميناء صغير للصيد و4 موانئ متخصصة لنقل المحروقات، ميناء الجزائر وحده يستقبل 30% من السلع المستوردة وأكثر من 70% من الحاويات وقد أسندت مهمة تسيير ميناء الجزائر إلى شركة دبي العالمية.
- **المطارات:** تمتلك الجزائر شبكة لا بأس بها من المطارات وتتنوع وتتوزع على مختلف مناطق البلاد، ويوجد بالجزائر 35 مطار منها 13 مطارا دوليا والتي من بينها مطار الجزائر الجديد الذي يملك طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويا وهو مجهز بأحدث التقنيات. (قويدري، 2001، صفحة 84).

تحاول الجزائر تطوير بنيتها التحتية من خلال تركيزها على مشاريع رئيسية من خلال شراكات عمومية خاصة تقدر بقيمة 2,42 مليار دولار، وتتمثل هذه الأخيرة في مشروع طريق سيار شرق غرب ومشروع خط الحافلة النموذجي ذو الخدمات رفيعة المستوى الرابط بين تافورة ومطار هواري بومدين الدولي 20 كلم ومشروع ميترو وهران 19.7 كلم المزود بـ 20 محطة بتكلفة إجمالية تقدر بـ 168 مليار دج ومشروع توسيع ميترو الجزائر ساحة الشهداء –شوفالي على مسافة 9.5 كلم مزود بـ 8 محطات بتكلفة إجمالية تقدر بـ 74 مليار دج بمعدل حركة نقل تصل إلى 40000 مسافر/سا.

- **قـطاع الاتصالات:** في هذا القطاع أقامت شركة اتصالات الجزائر عقد شراكة بين كل من الشركتين الامريكيتين " سيسكو" و"ستونصفت" في مارس 2012 في مجال التحويل والتوجيه وأمن الشبكة واستمرارية العمل بالإضافة إلى ذلك تعميم " الأدي أس أل " على كافة ربوع الوطن ونشر الألياف البصرية الضوئية بطريقة منظمة وتقديم الخدمات ذات السرعة الفائقة، ومن أهم إيجابيات هذه الشراكة تقديم حلول توجيهية عالية الأداء والتبديل بما يتماشى مع التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، وبالإضافة إلى ذلك مكنت هذه الشراكة شركة " اتصالات الجزائر " من تطوير الحلول الأمنية بمستوى على اتجاه عملائها، لكن رغم هذه الإيجابيات هناك بعض النقائص التي مازالت إلى حد الساعة تراوح نفسها خاصة ما تعلق الأمر بسرعة تدفق الانترنت والانقطاعات المتكررة في الشبكات وعدم التحكم الجيد في أمن وحماية الشبكات والألياف البصرية بصفة جيدة.

2- <u>المـــوارد الطـــاقوية:</u>

- **الطاقة الكهربائية:** تبلغ نسبة التغطية بالكهرباء حوالي 95% من التراب الوطني ويبلغ إنتاج الكهرباء 1200 ميغاوات.
- **المحروقات:** تعتبر عقود الشراكة في مجال الطاقة الأكثر حضورا في الشراكة الجزائرية دون غيرها من العقود، وهذا يعود في الأساس إلى البعد التاريخي والاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم للدولة الجزائرية وإلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير جدا على عائدات البترول والغاز وبالتالي أمر طبيعي عندما تهتم السلطات العمومية بهذا القطاع الاستراتيجي الحيوي، ومن أهم العقود التي أبرمتها في هذا المجال نجد عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج الذي أبرم في 15 أفريل 1996 بين شركة " سونطراك " و" شركة أركو" الأمريكية بهدف رفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام حيث قدر مبلغ الاستثمار في مجال التطوير والاستغلال ما بين 910 و 109 مليون دولار أمريكي تمول من قبل الشريك الأجنبي وفي 29 جوان 1998 تم إبرام عقد آخر مع شركة " أموكو " الأمريكية من نوع تقاسم الإنتاج مدته 20 سنة.

3- <u>الوضع الاقتصادي العام:</u>

والجدول التالي يوضح تطور الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2018

الجدول رقم (08): تغيـرات الاقتصاد الكـلي خلال الفترة 2005-2018 في الجزائر

المؤشر / السنوات	معدل التضخم %	معدل البطالة %	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	صرف الدينار مقابل الدولار
2005	3.5	17.7	6150.4	21.821	72.06
2006	1.4	15.3	7563.6	17.191	73.36
2007	2.53	12.3	852.8	5.603	72.64
2008	3.5	13.8	9306.2	5.606	69.36
2009	4.4	11.8	11077.1	5.585	64.56
2010	5.7	10.2	10006.7	-	72.64
2011	3.9	12.3	12034.5	5.560	74.40
2012	4.5	11	14480.7	4.405	72.85
2013	8.8	9.8	16650.2	3.396	77.55
2014	4.5	10.6	17242.5	3.753	78.11

2015	4.8	11.2	16591.9	3.020	86.98
2016	6.4	10.5	17406.7	3.949	109.46
2017	5.5	11.7	18906.6	3.989	110.96
2018	4.8	11.7	11303.22	1.797	116.62

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويلاحظ من خلال الجدول تطور المؤشرات الاقتصادية وعلاقتها بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر كما يلي:

- **التضخم:** يعتبر استقرار معدلات منخفضة من التضخم عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وتشير البيانات المتعلقة بالتضخم في الجزائر والموضحة في الجدول أعلاه أن معدلات التضخم شهدت تذبذبا خلال الفترة 2005-2018 ويمثل 1.42 أقل معدل تضخم حققته الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا يعود إلى إتباع سياسة نقدية حازمة تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم، أما الفترة الممتدة بين 2005-2017 فتميزت بارتفاع مستمر في معدلات التضخم ماعدا سنتي 2006 و 2011، وشهدت سنة 2013 أكبر نسبة مرتفعة للتضخم حيث وصل إلى 8.86 ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة نسبيا في أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى الزيادة في الأجور التي قررتها الحكومة آنذاك استجابة للاحتجاجات، وانخفض في سنة 2018 بنسبة 0.7% بالنسبة 2017.
- **معدل البطالة:** نلاحظ من خلال الجدول أن أقل معدل للبطالة في الفترة الممتدة من 2005-2018 هي سنة 2013 حيث بلغت 9.8%، كما نلاحظ أن أكبر معدل للبطالة كان سنة 2005 بمعدل 17.7 ثم أخذ في الانخفاض إلى غاية 2011 وهذا يرجع إلى الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي والوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية بالإضافة إلى برامج الدعم الاقتصادي، أما في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 فكان معدل البطالة يتراوح بين 11% و10 %.
- **الناتج الداخلي الخام:** يعد الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي وأداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، فهو يظهر أي القطاعات أكثر تحسنا، وذات نسبة مشاركة عالية في تكوين هذا الناتج الداخلي، كما يمكن من توجيه سياسة الدولة نحو القطاع المتسبب في حدوث الخلل في النمو الاقتصادي، وتشير البيانات المتعلقة بحجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر الموضحة في الجدول إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج الداخلي الخام بشكل منتظم و مستمر، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الحصة من انتاج النفط مما ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط.

- **المديونية الخارجية:** من خلال الجدول نلاحظ أن المديونية الخارجية شهدت انخفاض مستمر خلال الفترة 2005-2018، وأقل نسبة انخفاض سجلت سنة 2018 قدرت بـ1.797 مليار دولار، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض هو أسعار البترول الذي يمثل 98% من صادرات الجزائر.
- **سعر الصرف:** يعتبر استقرار أسعار الصرف عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الجدول نلاحظ أن أسعار الصرف عرفت تحسنا خلال السنوات 2007-2008-2009 وذلك يعود إلى تحسين الوضعية المالية، وانخفاض المديونية الخارجية سنة 2007، كما أن تفاقم الأزمة سنة 2009 انعكس سلبا على الدول المستوردة للنفط والذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط فارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية مما انعكس على إيرادات الجزائر بالزيادة بنسبة 30% ، أما الفترة 2010-2017 فقد عرفت انخفاض مستمر للعملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي رغم تدخل بنك الجزائر في 2012 للحفاظ على معدل صرف الدينار، وفي سنة 2018 سجل ارتفاع .

وبالتالي شهدت الجزائر تحسنا بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجـزائرية، ويظهر ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي (ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، تزايد احتياطات الصرف، انخفاض المديونية الخارجية، تناقص معدلات البطالة) ولذلك يتضح أن الشراكة الأوروجـزائرية ساهمت ولو بشكل غير مباشر في جعل الجزائر تسعى نحو التحسن المستمر في المناخ الاستثماري باعتبار أن التحسن تم بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، لكن لا نستطيع الجـزم بأن هذا التحسن يعتبر نتيجة للشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

عملت الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف مناطق العالم وخاصة الأوروبية منها، بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ومن خلال هذا الطلب سنحاول دراسة التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر وكذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

لقد تبين أن المؤسسات الأجنبية المستمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية، 80% منها ترقى على مستوى الشركات متعددة الجنسية، وأما الباقي من هذه المؤسسات فهي تندرج ضمن إطار الشركات التي لم ترقى إلى درجة التعددية الجنسية، إلا بعض هذه المؤسسات يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقا لتعاقدات واتفاقيات بين الدول، أما فيما يتعلق بذكر أهم الدول التي تعمل في الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد)

الأقاليم	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)
أوروبا	78415	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	44646	332	666499
آسيا	11761	114	169732
الأمريكتين	3737	18	68813
الدول العربية	34462	262	1057257
إفريقيا	609	6	39686
أستـــراليا	264	1	2974
متعددة الجـنسيات	4335	28	33160
المـجمـــوع	133583	901	2519831

المصدر : www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2020/08/04 على 10:15

من الجدول يتضح أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 332 مشروع ما قيمته 666499 مليون دينار ثم تليها الدول العربية بـ 262 مشروع 1057257 وبعدها آسيا بـ 114 مشروع بقيمة 169732 ويبقى حضور دول افريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- الاســـتثمار في قطـــاع المحروقـــات:

تشكل المحروقات لأكثر من 95% من إجمالي صادرات الجزائر، ورغبة منها في توسيع مجال تدخلها في ميدان البترول واستعمال الطرق الجديدة شرعت الشركة الوطنية للمحروقات في التعامل مع الشركات النفطية العالمية الكبرى وفي جميع مراحل الإنتاج، وفي هذا الصدد صدر قانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 الذي يؤكد سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انطلقت منذ عام 1980 وعلى إثره أبرمت الشركة الوطنية للمحروقات عدة عقود شراكة مع عدد كبير من المعاملين الاقتصاديين. إن قانون المحروقات الصادر في 2005/04/22 قد قطع شوطا هاما على المستوى الداخلي وفي إطار المعاملات مع المستثمرين الأجانب وهذا بالنظر إلى الأرقام المسجلة على مستوى وزراء الطاقة والمناجم بخصوص الاستثمارات المنجزة والاستثمارات المسجلة، وقد بلغت تطورات المشاريع الاستثمارية بقطاع المحروقات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017 (300 مليون دولار)

الشكل رقم (01): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب أهم القطاعات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت،2018، ص 61.

نلاحظ من خلال الشكل أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الفترة 2013-2017 بالنسبة لقطاع المحروقات قد بلغت 300مليون دولار.

2- الاستـــثمار خارج قطـــاع المحروقات:

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات توزع على النحو التالي:

الجدول رقم (10): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	%1.44	5768	%0.23	641	%0.48
البناء	142	%15.76	82593	%3.28	23928	%17.91
الصناعة	558	%61.93	2050277	%81.37	81413	%60.95
الصحة	6	%0.67	13572	%0.54	2196	%1.64
النقل	26	%2.89	18966	%0.75	2407	%1.80

السياحة	19	%2.11	128234	%5.09	7656	%5.73
الخدمات	136	%15.09	130980	%5.20	13842	%10.36
الاتصالات	1	%0.11	89441	%3.55	1500	%1.12
المجموع	**901**	**%100**	**2519831**	**%100**	**133583**	**%100**

المصدر : www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2020/08/04

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحتل الصناعة والبناء والخدمات الصادرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها 61,93 % – 15,76 %–15,09% على التوالي، كما نلاحظ أن الصحة والاتصالات تحتل المراتب الأخيرة في استقطاب الاستثمارات بنسب 0,67%–1,11% على التوالي.

ثالثا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر:

سنحاول في البداية معرفة تدفق الاستثمار إلى الجزائر بصفة عامة وبعدها نتطرق إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي.

1- تدفق الاستثمار إلى الجزائر.

الجدول رقم (11): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة للفترة (2002-2017).

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	11780833	%82.38	1098011	%89.15
الاستثمار الأجنبي	901	%1.42	2519831	%17.62	133583	%10.85
المجمـــوع	**63235**	**%100**	**14300664**	**%100**	**1231594**	**%100**

المصدر: www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2020/08/04 على 10:50.

من الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي أكبر من الاستثمار الأجنبي بنسبة 98,58% مقابل 1,42%، ونلاحظ أن الاستثمار الأجنبي يمثل 901 مشروع قد وفر 133583 منصب شغل.

الشكل رقم(02): حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة بها لسنة 2018

المصدر: www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2020/08/04 على 10:50

من الشكل نلاحظ أن الاستثمار المحلي أكبر من الاستثمار الأجنبي، وذلك أن الاستثمار الأجنبي يمثل20 مشروع قد وفر 9654 منصب شغل.

الجدول رقم (12): توضيح معدل النمو بالنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2018.

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة(%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة(%)	معدل النمو %
2005	1.12	0.05	5.90
2006	1.57	0.07	1.70
2007	1.25	0.11	3.40
2008	1.54	0.19	2.40
2009	2	0.16	1.60
2010	1.43	0.14	3.60
2011	1.29	0.27	2.90
2012	0.72	-0.02	3.40
2013	0.82	-0.13	2.80
2014	0.70	-0.01	3.80

3.70	0.06	0.32-	**2015**
3.2	0.03	1.02	**2016**
1.30	-0.00	0.72	**2017**
1.40	0.51	0.87	**2018**

Source : - https://data.albankaldawli.org.

Date de consultation 15/08/2020 ,14 :23

من خلال الجدول نلاحظ صعوبة تحديد درجة تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستثمارات الاجنبية الوافدة أو الخارجة ضمن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، حيث نلاحظ انه في سنة 2005 رغم تسجيل معدل نمو قدر ب5.9% الا أن نسب الاستثمار الاجنبي الوافدة والخارجة كانت منخفضة مقارنة بسنوات أخرى، مما سجل سنة 2015 والتي عرفت معدل نمو لم يتجاوز3.7%. ومن هنا تكمن صعوبة الجزم بتأثير اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على معدل النمو في الجزائر وذلك نظرا لهيكل الاقتصاد الجزائري القائم على قطاع المحروقات رغم تسجيل مشاريع متزايدة في هذا القطاع ضمن اتفاق الشراكة، وكذلك نظرا لهشاشة الاقتصاد الجزائري في مواجهة التحديات الخارجية التي يفرضها اتفاق الشراكة.

الشكل رقم (03): أرصدة وتـــدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

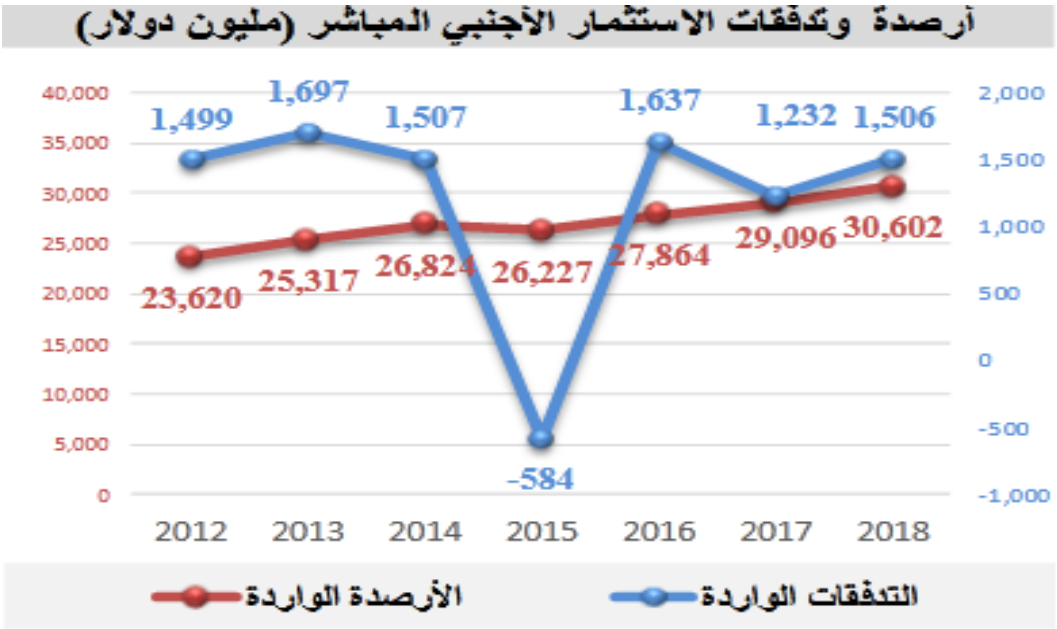

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

2- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي.

أ-قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

الجدول رقم (13): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 2001-2005 (مليون دولار).

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	الإجمالي
فرنسا	43	115	51	80	121	410
ألمانيا	38	65	16	23	23	165
اسبانيا	153	143	87	43	117	543
بلجيكا	72	26	18	4	4	124
إيطاليا	34	98	24	24	39	219

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر دولة مستثمرة من دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر هي اسبانيا بـ 543 مليون دولار ثم إيطاليا بـ 219 مليون دولار وبعدها ألمانيا بـ 165 مليون دولار وبلجيكا بـ 124 مليون دولار وقد كان هذا في الفترة ما بين 2001و 2005 أي قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

ب- بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

الجدول رقم (14): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2006-2010 (مليون دولار).

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
فرنسا	293	233	303	308	196	1333
ألمانيا	54	92	37	54	57	294
إسبانيا	210	164	325	198	91	988
بلجيكا	31	101	230	241	212	815
إيطاليا	115	67	247	116	189	734

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات.

نلاحظ من الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2010 قد عرفت ارتفاعا مقابل الفترة السابقة، حيث تأخذ فرنسا الصدارة بـ 1333 مليون دولار تليها اسبانيا بـ 988 مليون دولار ثم بلجيكا 815 مليون دولار ثم إيطاليا بـ 734 مليون دولار وأخيرا ألمانيا بـ 294 مليون دولار.

الجدول رقم (15): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2013-2017 (مليون دولار).

الدولة	إجمالي التدفقات (مليون دولار)
فرنسا	330
ألمانيا	380
إسبانيا	2565
إيطاليا	232
سويسرا	330

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات. مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت،2018، ص 61.

نلاحظ من خلال الجدول ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013-2017 قد شهدت انخفاضها مسجلا من عدة دول مثل فرنسا 330 مليون دولار، ألمانيا 380 مليون دولار، إيطاليا 232 مليون دولار أما بالنسبة لإسبانيا فنلاحظ أنها قد سجلت ارتفاع ملحوظ بـ 2565 مليون دولار.

المبحث الثاني: تأثير الشراكة على الاقتصاد الوطني

أعطى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر في بداية التسعينات مجالا أوسع ودعما أكبر لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من خلال إعطائها حيزا هاما في السياسة الاقتصادية بظهور عدد من الهياكل التي تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات، فما تأثير الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسة الاقتصادية وانعكاس ذلك على كل القطاعات الاقتصادية. ولدراسة ذلك قسمنا المبحث إلى:

المطلب الأول: تأثير الشراكة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة على القطاعات الاقتصادية

المطلب الأول: تأثير الشراكة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

في سنة 2001 صدر القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤ.ص و م إذ تحدد من خلاله الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهو أول قانون يعطي تعريف رسمي لها وكذلك يحدد آليات دعمها وترقيتها.

لقد تم إنشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

- **هيئات الدعم التابعة لوزارة PME** (1994): بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات ص و م سنة 1991 تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، هدفها الأساسي هو ترقية هذا القطاع، ولتحقيق ذلك أنشأت الوزارة العديد من الهيئات المتخصصة منها: المشاتل، مراكز التسهيل، المجلس الوطني الاستشاري لترقية PME.

- **هيئات دعم والتحفيز الاستثماري:** الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (1994)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (1996)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2001)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2004)، الوكالة الوطنية لتطوير (2005)، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (2007).

- **الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل البنكي:** صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع (1998)، صندوق ضمان القروض PME "FGAR" (2002)، صندوق قروض ضمان الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " CGCIPME " (2004)، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (2004)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع (2004)، البنوك: BADR , BEA , BNA ,BDL ,CPA.

أولا: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

<u>1- برامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2000-2006):</u> يهدف هذا البرنامج إلى ترقية التنافسية الصناعية وتحسين أداء المؤسسات العامة والخاصة وتأهيل محيطها المباشر، انطلق سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة

الأمم المتحدة لتنمية الصناعة UNIDO تقدر بمليون ومائتي بمليون ألف دولار ومساهمة من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر بمائة وعشرون مليون دينار جزائري.

2- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007):** مدته ستة سنوات رصدت له ميزانية تقدر بـ 6 مليار دينار جزائري، عدد المؤسسات التي باشرت عملية التأهيل 351 مؤسسة، 279 مؤسسة استفادت من عملية التشخيص الاستراتيجي و32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.

3- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):** هدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20,000 مؤسسة وخلق 200,000 مؤسسة خلال نفس الفترة، بتكلفة كلية للمشروع تقدر بـ 38573600000 دج، عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج في 2016 بلغ 4783 منها 2602 مؤهل، كما بلغ عدد الاتفاقيات المودعة 1320 وعدد الاتفاقيات الموقعة حسب احصائيات سنة 2016.

4- **البرنامج الأورومتوسطي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

أ- **برنامج PME 1 2002-2007:** هو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نفذ منه 187 عملية تأهيل موجهة لتطوير المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة اجمالية تقدر 2.8 مليون أورو، أي ما يقارب نسبة 4.6 % من إجمالي الميزانية المخصصة للبرنامج.

ب-**برنامج PME 2 2008-2014:** هو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووزارة البريد المعلومات والاتصال ويقدر الغلاف المالي بـ 44 مليون أورو، مساهمة اللجنة الأوروبية 40 مليون أورو، 3 مليون أورو تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية، 1 مليون أورو المساهمة الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج.

الجدول رقم (16): نتائج الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج PME 2

نوعية عملية التأهيل	العدد	النسبة
اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج PME 2	235	%100
المؤسسات التي استفادت من التشخيص ووضعت خطة للتأهيل	140	%59.57

المؤسسات التي استفادت من عملية أو مجموعة من العمليات الخاصة بتأهيل	86	%36.59
المؤسسات التي استفادت من عملية أو مجموعة من العمليات من خلال المساعدة التقنية أو التدريب	110	%46.80

المصدر: إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2000-2014)، رسالة مقدمة كمتطلبات لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2016-2017، ص 199.

نلاحظ أن النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة خلال الفترة 2009-2014 مقبولة نوعا ما حيث كان مستهدف من 100 إلى 200 مؤسسة لكن تم اعتماده من برامج وعمليات تشخيصية وتأهيلية إضافة إلى التدريبات في المجالات المختلفة حسب محاوره أدى الى استفادة 235 مؤسسة، منها 140مؤسسة استفادة من التشخيص ووضعت خطة للتأهيل.

ج- **برنامج CAP-PME**: تمت مراجعة برامج الاتحاد الأوروبي مؤخرًا في سياق إعداد ميزانية الاتحاد الأوروبي الجديدة، بهدف إطلاق برامج الاتحاد الأوروبي الجديدة للفترة 2014-2020. يوفر عدد من هذه البرامج إمكانية مشاركة شكل ما من دول سياسة الجوار الأوروبية.

في ضوء ذلك، نظمت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمديرية العامة للتنمية والتعاون اجتماعًا إعلاميًا حول مشاركة شركاء سياسة الجوار الأوروبية في برامج الاتحاد الأوروبي 2014-2020، والذي عقد في بروكسل في 3 ديسمبر 2013، لكن لم يوقع الاتفاق.

ثانيا: واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ونشاطها.

إن مساهمة المؤسسة في النمو الاقتصادي جعل منها محل دراسة وتحليل للعديد من الباحثين والاقتصاديين لما تمثله في هيكلية الاقتصاديات للبلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، حيث تعمل هاته المؤسسات على حشد المدخرات الشخصية والعائلية إضافة للائتمانية ضمن الاقتصاد مما يدفع بعجلة التنمية.

1-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الجدول رقم (17): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2018

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع الخاص	245842	269806	293946	392013	586903	618515	658737
القطاع العام	874	739	666	626	591	557	572
الحرف التقليدية	96072	106222	116347	126887			
المجموع	**342788**	**376767**	**410959**	**519526**	**587494**	**619072**	**659309**
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
القطاع الخاص	711275	777259	851511	934037	1013637	94930	99938
القطاع العام	557	557	542	532	438	**267**	**261**
المجموع	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**	**1014075**	**95197**	**100199**

المصـدر: نشـرية المعلومات الاقتصادية والاحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية لسنوات 2005إلى 2018 متوفرة على الموقع: www.mdipi.gov.dz

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر بين سنة 2005 و2010 بـ81%، وبين سنة 2010 و 2015 بـ 51% ونسبة الزيادة من سنة لأخرى 6 % وبلغ متوسط معدل النمو أكثر من 10% نلاحظ تزايد في عدد المؤسسات حتى 2016، يرجع هذا التطور المعتبر والملحوظ في PME إلى نمو القطاع الخاص من 2005 حتى 2016 وبدأت في الانخفاض في سنة 2017 و 2018، في المقابل سجلت PME العمومية انخفاضا وذلك راجع لعمليات التصفية والخوصصة التي باشرتها الدولة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

2- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة:

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في خلق القيمة المضافة والتي تقيس حجم الإنتاج الذي تنتجه وتبيعه كل المؤسسات في مختلف القطاعات، والقيمة المضافة على الصعيد الوطني تمثل الناتج الإجمالي الخام PIB.

والجدول الموالي يمثل مساهمة مؤسسات القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة.

الجدول رقم (18): مساهمة القطاع الخاص والعام في PIBHH للفترات 2005-2010-2014-2017

الوحدة : مليار دينار

القطاع القانوني	2005		2010		2014		2017	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
حصة العام في PIB	651	21.59	816.8	16.14	1187.93	13.9	1291.14	12.77
حصة الخاص في PIB	2364.5	78.41	4162.02	83.59	733865	86.1	8815.62	87.23
المجموع	3015.5	100	4978.82	100	8527	100	10106.76	100

Source : bulletin d'information statistique de la pme.

بلغت القيمة المضافة المحققة من قبل القطاع الخاص سنة 2005 بـ 2364.5 مليار دينار وبدأت في تزايد حتى سنة 2017 بنسبة 87.23 من PIB فحين نجد تراجع في القطاع العام.

وعليه نستنتج أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال ضعيفا ولم يحتل بعد المكانة التي هي عليها في الاقتصاديات المتطورة، الناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: اثار اتفاق الشراكة على القطاعات الاقتصادية.

قامت الدولة الجزائرية بتنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي نهائي بلغ 1.216 مليار دج، ثم تم تدعيمه ببرنامج إنعاش النمو (2005-2009) وقدر الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج في نهاية 2009 بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار). ثم يأتي بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار. ويليه برنامج الخماسي (2015-2019) وخصص له ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار.

نذكر في هذا المطلب الآثار المترتبة على القطاعات الاقتصادية الوطنية وهي كالتالي:

أولا: الآثار المترتبة على القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الانتاج والتصدير يعود سببه الى: (بوزكري ، 2013/2012، صفحة 161)

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنافسة السلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.
- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية

وعليه فان أثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها الى أثار سلبية وأخرى ايجابية كما يلي:

1- <u>الآثار السلبية:</u>

ان النظام الانتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حده المنافسة الدولية والمحلية، كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية الى السوق الوطنية يمثل تحديا أمام الصناعية الجزائرية، ولكن الوضعية تختلف من قطاع الى أخر على حسب معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول الى سوق المحلية.

ومن أهمها: (قبايلية، 2015، الصفحات 150-151)

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.
- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- ان تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي الى اعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي الى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.
- الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية وسلع الاستهلاك.
- ان الغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي ويدفع المستهلكين الى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها وهذا ما سيضعف المنتج الصناعي الجزائري اضافة

الى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

2- <u>الآثار الايجابية:</u>

إن إقامة منطقة للتبادل الحر يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه من خلال الانعكاسات الايجابية لمضمون اتفاق الشراكة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ان الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوروبية وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخيرات.

- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية. (قبايلية، 2015، صفحة 154)

- الأثر الايجابي على تكاليف انتاج المؤسسات الجزائرية وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للموارد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.

- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الانتاجية من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية واللازمة لمواجهة المنتوج الأوربي.

- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي يتيحها الاتحاد الأوربي لشركائه مما يلزم الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الأليات والكيفيات والبرامج والمناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع

- العمل على اعادة تخصيص عوامل انتاج القطاعات التي تحريرها نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.

- مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذا أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر امكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة وذلك من خلال اتخاذ اجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

الجدول رقم (19): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2004- 2014

الـــوحدة: ملـيون دج

القطاع الصناعي / السنوات	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	معدل النمو السنوي (%)
2004	2757311،00	45	21,9
2006	4396074,20	51	26,3
2008	5603905,50	51	12,9
2010	4861074,50	41	6,9-
2012	6345047,50	39	14,2
2014	5558577,40	32	6,4-

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول هيكلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2004-2008 فتزايد معدل النمو من 21,9 % إلى 12,9 % ثم انخفض في سنة 2010 وذلك بسبب الأزمة العالمية ثم ارتفع في سنة 2012 بمعدل نمو 14,2%.

ثانيا: الآثار المترتبة على القطاع الزراعي:

1-الآثار السلبية:

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع فأوروبا تضمن 48 بمئة من حاجتنا من الموارد الزراعية وتستقبل 78 بمئة من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين .3 و 1.5 مليار دولار هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوربية للسوق الجزائرية من جهة وضعف الانتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الانسان والحيوان من جهة أخرى ودون أن ننسى تمسك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاعه الزراعي يصل إلى 40 بمئة من ميزانية الاتحاد وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوربية. (قبايلية، 2015، صفحة 136)

2-الآثار الايجابية:

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي لا يعني خلوه من الآثار الإيجابية على هذا القطاع ومنها:

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحة ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ الى الأسواق الأوربية لكن بشرط تحسين الانتاج وتحقيق فائض للتصدير اضافة الى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.
- ان اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

الجدول رقم (20): صـــادرات الجزائر الخضر والفواكه نحو العالم وأوروبا.

الوحدة: 1000 دولار أمريكي

		2001	2005	2010	2017
الخضر	**العالم**	4498	1109	5207	6013
	أوروبا	4476	573	497	242
الفواكه	**العالم**	10528	19311	22701	52608
	أوروبا	9532	16488	18169	29085

Source : http://www.trademap.org.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة الصادرات الزراعية من الخضر والفواكه ذات المنشأ الجزائري بالنسبة للصادرات العالمية لسنة 2017 لا تمثل إلا 0% أما نسبة الصادرات الأوروبية للفواكه تمثل 26,5% بالنسبة للخضر 35% لسنة 2017. وهذا يبين حجم وإمكانيات المنافس الأوروبي وضعف القدرات التصديرية الجزائرية في القطاع الزراعي.

ثالثا: الأثر على التجارة الخارجية:

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات حيث تمثل نسبة 97 بمئة من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في اسعار البترول الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية حيث وصلت قيمة الصادرات الاجمالية 46.01 مليار دولار سنة 2005 بينما بلغت الواردات 20.3 مليار دولار وبالرغم من ايجابية أرصدة الميزان التجاري الذي سجل فائضا قدره 25.64 مليار دولار سنة 2005 الا أنه مزال يعتمد على المحروقات ويبقى جهاز الانتاجي ضعيف جدا وغير متنوع وإذا كنا بسبب الكلام على علاقات التجارية وبين العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق فالمبادلات مع بلدان

الاتحاد الأوربي سجلت خلال سنة 2005 نسبة 55.64 بمئة من صادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد الأوربي وبالمقابل سجلة نسبة 55.29 بمئة من مجموع الوردات الجزائرية أتية من بلدان الاتحاد الأوربي وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في استحواذها على السوق الجزائرية بنسبة 21.6 بمئة بينما تحتل ايطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية ونلاحظ التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات خاصة الواردات من سلع التجهيز نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرنة لمؤسساتها بينما خلال 2015 حتى 2018 انخفض قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوربية على الأقل خلال المرحلة الانتقالية التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل .

شكل رقم (04): تطور التجارة الخارجية للفترة 2005-2018

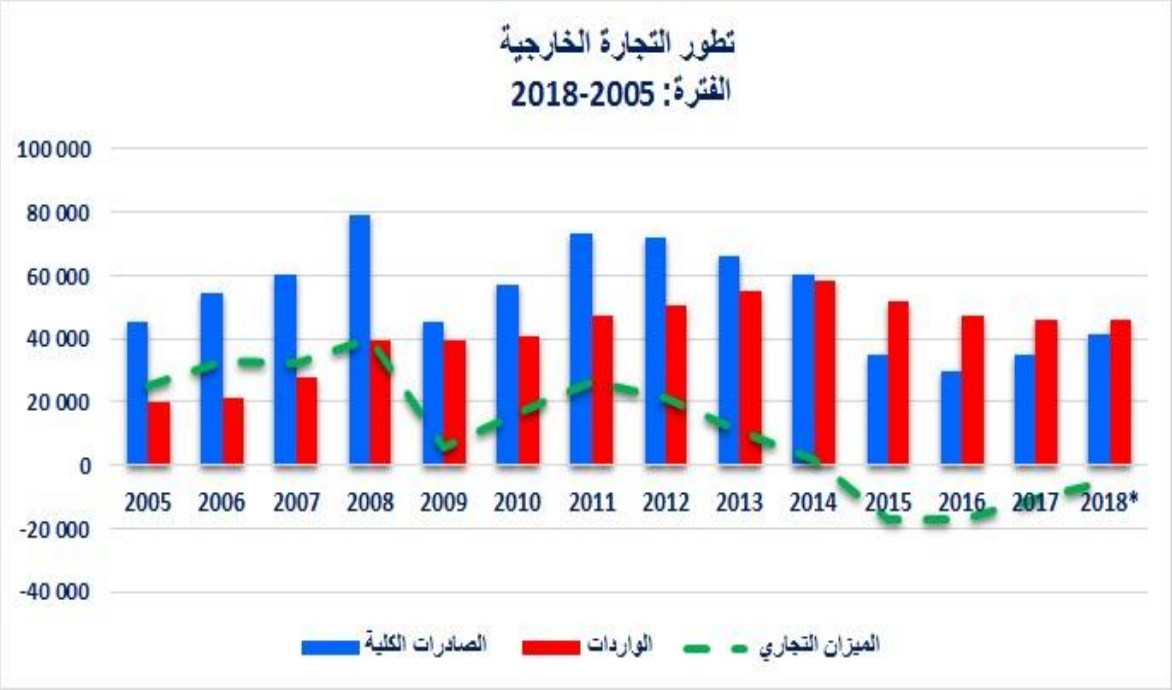

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2018:

- حجما إجماليا للواردات يقدر بـ **46.19 :مليار دولار أمريكي** أي زيادة طفيفة تقدر بـ **0.30** ٪ مقارنة بنتائج سنة 2017.
- حجما إجماليا للصادرات يقدر بـ **41.17مليار دولار أمريكي**، أي بزيادة تقدر بـ **16.98**٪ مقارنة بنتائج سنة 2017.

الجدول رقم (21): الميزان التجاري للفترة 2005-2018

الحجم بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الصادرات خارج مجال المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063	1 780	1 930	2 830
صادرات المحروقات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63752	60 304	35 724	28 246	33 261	38 338
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787	30 026	35 191	41 168
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501	47 089	46 059	46 197
الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065	4 306	-13 714	-17 063	-10 868	-5 029

المصدر: المركز الوطني لمعلومة احصائيات الجمارك.
نتائج مؤقتة

تترجم هذه الأرقام عجزا في الميزان التجاري خلال سنة 2018 بقيمة**5.03 مليار دولار أمريكي**، كما تظهر هذه النتائج معدل تغطية الواردات بالصادرات بنسبة **89** ٪ خلال سنة 2018، مقارنة بنتائج سنة 2017 حيث بلغت النسبة **76** ٪.

الشكل رقم (05): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري للفترة 2001-2018

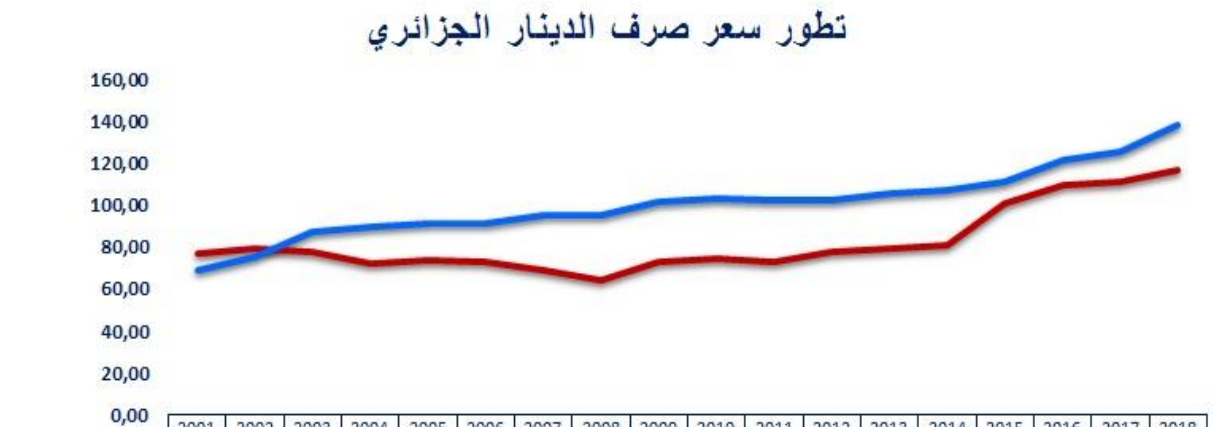

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدينار/الدولار	77,26	79,69	77,37	72,07	73,37	72,65	69,36	64,58	72,65	74,32	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47	110,96	116,62
الدينار/الأورو	69,20	75,36	87,46	89,64	91,32	91,24	95,00	94,85	101,30	103,50	102,22	102,16	105,44	106,91	111,44	121,18	125,32	137,69

المصدر : البنك الجزائري

انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5.10%. وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 116.62 دولار/الدينار في عام 2018 مقابل 110.96 دولار/الدينار في عام 2017.

انخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 9.87 % في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، اجتاز 125.32 أورو/دينار في عام 2017 مقابل 137.69 أورو/دينار في عام **2018**.

رابعا: آثار الشراكة على قطاع الجمارك

ان الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية فهي تمثل 10 بمئة من ايرادات الخزينة العمومية وتصل حصة الايرادات الجمركية نسبة 28 بمئة من إجمالي إيرادات الجبائية أي ما يعادل 2.9 من ناتج محلي الاجمالي ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة لاقتصاد الوطني ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوربية، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري ، الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته ، كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي اضافة الى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية.

ومن أهم الأثار المحتملة ما يلي: (بوضياف ، العدد16، صفحة 180)

- ان الغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر الى خسارة تقدر بأكثر من مليار سنويا.

– ان الغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد، إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوربي سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري، بسبب زيارة الواردات من السلع الأوربية.

– إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية سيؤدي الى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي والذي سيترجم الى انخفاض في مستوى الإنفاق العام، وهذا ما سيحدث اختلالا في مستوى الطلب العام.

– **الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني:** إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوربية من خلال الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة، سوف يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري نظر للوضعية الحالية التي لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح فإلغاء هذه الرسوم تعني بكل بساطة تحول السوق الجزائرية إلى "بازار" للسلع الأوربية.

الجدول رقم (22): حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة 2005-2014

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجمركية	الإيرادات العامة	حصة الإيرادات الجمركية من الإيرادات العامة
2005	143.3	3082.8	%4.6
2006	114.8	3639.9	%3.1
2007	133.1	3687.9	%3.6
2008	153.2	5111.0	%3.0
2009	170.2	3676.0	%4.6
2010	181.9	4392.9	%4.1
2011	222.4	5790.0	%3.8
2012	338.2	6339.3	%5.3
2013	402.3	5940.9	%6.8
2014	369.2	5719.9	%6.4

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر.

ما يمكن تسجيله من خلال الجدول أعلاه، ان التحصيلات الجمركية تحتل مكانة هامة في عائدات الدولة، بحيث عرفت ارتفاعا محسوسا ومستمرا بالرغم من التعديلات المتتالية التي عرفتها التعريفة الجمركية، ويرجع ذلك إلى أن واردات الجزائر لم تتوقف من الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014 هذا النمو الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية، يفسر بالانفتاح الكبير الذي عرفته السوق الوطنية أمام الأسواق العالمية.

نستنتج أن أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وبرغم من عدم الحصول على نتائج إيجابية كما كان متوقع منها، إلا أنها تعود إلى الشريك الأوروبي بالفائدة على حساب الطرف الجزائري، إلا أن الخلل ليس في الشراكة، بل هو في اقتصاد الجزائري الهش الذي يجب على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات من أجل الرفع من مستواه.

خلاصة الفصل الثالث

إن اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية رغم تعدد المجالات والقطاعات التي تضمنها، إلا أن القطاع الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو القطاع الاقتصادي نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة به خاصة في هذه الفترة العصيبة من واقع الجزائر، تبعا لحاجتها الماسة في تفعيل آلياتها الاقتصادية بغية إيجاد حلول واقعية لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة منذ ثمانينات القرن الماضي.

نستنتج أن أثر الشراكة الأورو جزائرية على نمو الاقتصاد الجزائري وبرغم من عدم الحصول على نتائج إيجابية كما كان متوقع منها، إلا أنها تعود إلى الشريك الأوروبي بالفائدة على حساب الطرف الجزائري، إلا أن الخلل ليس في الشراكة، بل هو في الاقتصاد الجزائري الهش الذي يجب على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات من أجل الرفع من مستواه.

خـــاتمـــة

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية إلى توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، غير أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت ذات سقف عال جدا، يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة، بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وان حقق نتائج مرضية فهو اقصاد ريعي. وهذا ما يقودنا إلى نفس الإشكالية التي كنا طرحناها في هذا البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على نمو الاقتصاد الجزائري؟

نتائج اختبار فرضيات البحث:

بالنسبة للفرضية الأولى: من سياق الفصل الأول محققة.

بالنسبة للفرضية الثانية: نسبية حيث لا يمكن الجزم إن اتفاق الشراكة زاد من تنافسية المؤسسات الجزائرية في ظل قوة الاقتصاديات الأوروبية واحتكارها للأسواق.

بالنسبة للفرضية الثالثة: يصعب التأكد من هذه الفرضية نظرا لهيكل الاقتصاد الجزائري القائم على المحروقات مما يجعل معدل النمو الاقتصادي مرتبطا به وأي تأثير خارج أسعار المحروقات يبقى غير واضح ويصعب الجزم به رغم امكانيته النظرية.

وسيتم في هذا الجزء عرض أهم النتائج التّي توصلت إليها الطالبة، وما يصاحبها من توصيات، فضلا عن الآفاق كمجالات مكملة للبحث.

نتـــائج الـــــدراسة:

من خلال طريقة المعالجة التي اعتمدناها، توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن الحديث عن موضوع الشراكة وهي الفكرة الرئيسية من مؤتمر برشلونة، هي حديث عن طرفين غير متكافئين من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة.

–إن الاتحاد الأوروبي وكقوة فاعلة على الصعيد العالمي فأنه يطمح في ممارسة دور عالمي يتناسب وحجم كتلته وقوة تأثيره مقارنة بدول صغيرة ومتفرقة وتواجه مشاكل سياسة واقتصادية واجتماعية.

-الشـراكة بـين بـين الجزائـر والاتحـاد الأوروبـي لـم تكـن خيـارا اسـتراتيجيا وإنمـا رد فعـل للتحـولات الاقتصـادية التـي يشـهدها العـالم ومسـايرة الـنمط التجـاري، الـذي تعتمـده الجزائـر منـذ سـنوات، هـذا مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى فالوصـول إلـى إقامـة منطقـة التبـادل الحـر سـيفقد الجزائـر بـاقي الشـركاء الـذي أظهروا حسن نواياهم خصوصا لتفعيل الاستثمارات المنتجة كالشريك الصيني.

-إن اتفـاق الشـراكة يكـرس فعـلا التبعيـة التجاريـة للاتحـاد الأوروبـي، حيـث قبـل دخـول الاتفـاق حيـز التنفيـذ كانـت سـوقا للسـلع والمنتوجـات الأوروبيـة بنسـبة تتجـاوز 50% مـن واردات الجزائـر، وبعـد دخـول الاتفـاق حيـز التنفيـذ تواصـل هـذا الـنهج فـي إبقـاء الجزائـر مجـرد سـوق اسـتهلاكي، فـي حـين تبقـى القيمـة المضـافة مـن هـذا الاتفـاق ألا وهـي تعزيـز الاسـتثمارات الأوروبيـة المنتجـة الغائـب الأكبـر، وبالتـالي فعملية تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية أمر أكثر من ضروري.

-لـم يكـن لـدخول اتفـاق الشـراكة بـين الجزائـر والاتحـاد الأوروبـي حيـز التنفيـذ الأثـر الكبيـر الـذي توقعـه معظـم مـن عـارض فكـرة إقامـة الشـراكة، ويرجـع ذلـك لعـدة أسـباب منهـا: تأجيـل التفكيـك الجمركـي مـن جهة، ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات.

-تعتبـر الجزائـر مـن بـين الـدول الناميـة التـي غيـرت موقفهـا اتجـاه الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، وهـي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة لجذبه وتشجيعه.

-الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر أهميـة كبيـرة فـي رفـع نسـبة العمالـة، ولـه تـأثير إيجـابي علـى النمـو الاقتصادي في الجزائر.

-يسـاهم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي النمـو الاقتصـادي لكـن بنسـب ضـعيفة وهـذا راجـع لأن الجزائـر تعتمد بشكل أكبر على قطاع المحروقات.

مـن خـلال النتـائج التـي توصـلنا إليهـا يمكـن القـول أن الشـراكة الأورو جزائريـة ركـزت علـى مشـاريع واسـتثمارات فـي قطـاعات المحروقـات والمعـادن ورغـم طبيعـة الاقتصـاد الجزائـري الريعيـة لـم نلاحـظ نتـائج ذلـك علـى معـدل النمـو الاقتصـادي، ورغـم مـرور عـدة سـنوات علـى اتفـاق الشـراكة الأوروبيـة الجزائريـة لـم تتضـح الصـورة بعـد حـول الآثـار التـي يمكـن أن يخلفهـا هـذا الاتفـاق علـى النمـو الاقتصـادي الجزائـري، وهـذا راجـع لعـدة عوامـل أهمهـا عـدم الوصـول إلـى منطقـة التبـادل الحـر والتـي مـن خلالهـا يمكن رؤية الاختلالات على مستوى الميزان التجاري ومنه على الاقتصاد الجزائري.

التوصـــيات والـــمقترحات:

فـــي ظـــل هـــذه النتـــائج، نعتقـــد أن تعميـــق علاقـــات الشـــراكة بـــين الطـــرفين الجزائـــري والأوروبـــي وتحسينها لا يتحقق إلا بمراجعة خطوات تنفيذ بنود الاتفاق، ولهذا نقدم الاقتراحات التالية:

-الالتزام والعمل ببنود اتفاقية الشراكة مالم يشكل تطبيقها ضررا لأي طرف.

-العمـل علـى تسـهيل انضـمام الجزائـر إلـى المنظمـة العالميـة للتجـارة حتـى نتفـادى المزيـد مـن التـأخير فـي إنشاء منطقة التبادل الحر.

-تشـجيع تـدفق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر الأوروبـي المباشـر إلـى الجزائـر للاسـتثمار فـي قطاعـات خارج المحروقات، لتمكين الجزائر من التخلص من التبعية للمحروقات.

-الكـف عـن احتكـار التكنولوجيـا مـن طـرف دول الاتحـاد الأوروبـي، وتشـجيع التعـاون العلمـي والتقنـي والتكنولوجي.

-عدم التدخل في تسيير شؤون البلاد الداخلية تحت ستار نشر الديمقراطية.

-ضرورة تواجد تناسب بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

-العمل على زيادة دور قطاع الخاص باعتباره القطاع الأكثر حرية وفعالية.

-تحسين وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر.

-الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.

-تشـجيع الاسـتثمار فـي التعلـيم ورأس المـال فـي الجزائـر، لأنـه يـؤدي إلـى زيـادة فـي كفـاءة واسـتخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات.

- زيـادة الاهتمـام بتشـجيع الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن قبـل الدولـة عبـر المؤسسـة الوطنيـة لتطـوير وترقية الاستثمار.

- ضـرورة تـوفير الاسـتقرار السياسـي والأمنـي، وتـوفير محـيط أعمـال شـفاف وخـال مـن البيروقراطيـة والرشوة والفساد.

-ضرورة البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية، والعمل المصرفي.

-الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية لإنشاء المشاريع الكبيرة، خاصة وأن جل المؤسسات بالجزائر ذات طبيعة صغيرة جدا.

- العمل على تشجيع المؤسسات بتنويع مجالات نشاطها لتشمل مجالات أخرى مثل الزراعة وقطاع الطاقة والمناجم.

- إعادة دراسة المنظومة الضريبية.

آفـــــاق البـــحث:

يمكن أن يثير هذا البحث العديد من الأفكار التي تكون منبع دراسات مستقبلية يمكن أن نقترح بعضا منها:

- أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

- آثار الشراكة الأورو متوسطية على عملية التكامل الاقتصادي العربي.

- فكرة تشكيل تكتل مغاربي بمقابل التكتل الأوروبي.

- تشكيل اتحاد افريقي بالموازاة مع الاتحاد الأوروبي.

قائـــــــمة المراجع

أولا: المـــــراجـــع باللـــــغة العـــربيـــــة

I. الكـــتب:

1) أمين حسن، فاطمة الزهراء زرواط، **مقدمة في النمو الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،2018.

2) جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية –نظرية وتجارب المنظمة العربية للتنمية الادارية – بحوث ودراســات**، القاهرة ، مصر،2015 .

3) حســين عمر، **الاقتصـــاد والعـــولمة**، دارالكتاب الحديث،مصر،1998.

4) خالد محمد السواعي ،**التجـارة والتنـمية**،دار المناهج للنـظر والتـوزيع،عمان ،2006.

5) رجاء عيسى عبد الله السالم، زهرة عباس حسن التميمي،**مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2018.

6) سامي عفيفي حاتم، **قضايا معـاصرة في التجارة الدولية**، النسر الذهبي للطباعة القاهرة ،مصر،2004.

7) ســهير مـدحت مصـطفى، ســهير عبـد الظـاهر أحمـد،**النمـــاذج الرياضـــية للتخطـــيط والتنميـــة الاقتصادية**،مكتبـة الاشعـاع ،الإسكندرية،1999.

8) ساكس جيفري، **نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر**، (كريم سمير، محمود محي الدين، المترجمون)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية،مصر، 1996.

9) عبـد السلام أبو قحف، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، دار الإسكندرية، دار الجامعيـــة،مصر،1989.

10) عبد الرحمان أحمد يسري، محمد أحمد السريتي، **قضايا اقتصادية معصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

11) عبد الله خبابة و وآخرون،**تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**،دارالجامعة الجديدة،جامعة المسيلة، الجزائر،2014.

12) فاطمة الزهراء رقايقية،**الشراكة الأورو- متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**،دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن،2013.

13) فتح الله ولعلو،**الاقتصاد العربي المجموعة العربية**، دار الحداثة للطباعة والتوزيع والنشر،لبنان ،بيروت،1982.

14) فريد مصطفى،**الموارد الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،مصر،2006.

15) لخضر بشارة،**أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**،دار دراسات الوحدة العربية ،بيروت- لبنان،1993.

16) منجد الطلاب،دار المشرق،بيروت،1974.

17) محمد صالح تركي القريشي،**علم اقتصاد التنمية**، داراثراء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2010.

18) محمد مدحت مصطفى، وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الاشعاع الفنية،مصر، 1999.

19) هناء عبيد،**السياسة الأوروبية إتجاه الشرق الأوسط**، مطابع الأهرام، مصر، 2002.

II. الرسائل والأطروحات:

1) جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة *ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي*، جامعة وهران،2012-2013.

2) عبد الباسط ولد عمري،**إسهام التعليم في النمو الإقتصادي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس،2015-2016

3) سمرة مباركي، **تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات البيئية الجديدة**،رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس،2012.

4) عبد الجليل هويدي ،**انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي،جـامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ،2012-2013.

5) كريمة قويدري،**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** ،*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية* ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، الجزائر ،2001.

6) ليلى أوشن،**الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصاديـــة الجزائريـــة**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون – فرع قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق ، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية،جامعة مولود معمري ، تيـزي وزو، الجـــزائـر، 2001.

7) مال عطية محمود عبيد،**تأثـير الاستثمار الأجـنبي المبـاشر على النمو الاقـتصادي**، رسالـــة مقدمة لنيل درجة دكتـوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان،القاهرة،2002.

8) نصر الـدين قريبي،**أثـر الصـــادرات على النـــمو الإقتـــصادي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران،وهـــران،2013-2014.

III. الملتقيات والأبـــحاث:

1) ابـراهيم شريفي، **دور رأسمال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1964-2010**،الأكاديمية لدراســات الاجتماعية والانسانية ، جامعة الشلف،العدد 8، 2012.

2) الخطيب ممدوح،**الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الغير النفطي السعودي**،المجلة العربية للعلوم الادارية ،مجلة 14 العدد 2، الكويت،2010.

3) بلال أحمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية**،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل،2006.

4) حنان جودي، و الياس غقال، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري والاندماج في الاقتصاد التنافسي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق اهداف التنمية المستدامة "، جامعة تبسة، الجزائر،2012

5) خميسي قايدي، **النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، خلال الفترة 1980- 2013،مقال، جامعة برج بوعريريج.

6) رزيقة غراب، و نادية سجار،**محتوى الشراكة الأورو- جزائرية**، مداخلة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف،يومي 13-14 نوفمبر, 2006.

7) عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، و عبد الوهاب دادن،**اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2011**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد15، 2015.

8) عبد الرزاق بن حبيب، و رحيمة بومدين حوالف،**الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**،ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب،البليدة، الجزائر، يومي 21-22 ماي, 2002.

9) عزيزة بن سمينة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**،جامعة بسكرة، مجلة الباحث، العدد09 ،2011.

10)كمال رزيق، و فارس مسدور،**الشراكة الجزائرية الاوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الاوروبي**، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة،ماي 2002.

11) محمد بوهمزة، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو متوسطية**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر، 8-9 ماي, 2004.

12) هجيرة شيخ، **أثار الشراكة الأورو جزائرية على الأمن الغذائي**، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، جامعة الشلف ، 13-14 نوفمبر, 2014.

13) .ياسين بوضياف،**أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والطموح**. الشلف- الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16 .

IV. المـــــــواقـــــع الالكترونية

1) مـوقع وزارة التجـارة الجــزائرية. https://www.commerce.gov.dz/ar

2) البنـــــك الـــــدولي www.bankword.com

ثانيا: الـــمراجـــتع بالـــفرنسيـــة

1) Ahmed Dahmani, **éprouve à l'Algerié**,casbah,édition alger,1999.

2) Bruno Ponson,NGUYEN Van chan , GeorgesHiRSCH ,**Partenariat d'entreprise et mondialisation**,khathala,paris.

3) Marie Francoise,**Le partenariat de Lunion Européenne avec les pays**,I. B, Bruxelles,2000.